المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الأحد ـ ٢٠١٩/٢/٢٤م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

مسؤول فلسطيني يهدد «حماس» بقرارات تطال «مستقبل وجودها»	الشرق الأوسط	٣
حماس: عدم إصلاح منظمة التحرير «انتهاك» لاتفاقات المصالحة الفلسطينية	الأناضول التركية	٤
وعود مصرية لهنية بشأن "المختطفين الأربعة" والأموال المحتجزة	العربي الجديد	٥
ارحل.. غزة تنتفض في وجه "عباس" اليوم!	الرسالة نت	٦
الجهاد: لم نصدر أي بيانات بخصوص المظاهرات التي دعا لها الحراك الشعبي بغزة	فلسطين اليوم	٩
مصادر فلسطينية: إسرائيل تعتقل رئيس مجلس الأوقاف الأعلى في القدس	وكالة رويترز	٩

شؤون عربية:

واشنطن تحتفظ بـ ٤٠٠ مقاتل في التنف وشرقي الفرات وتأمل بخطوات مماثلة من الحلفاء	الحياة اللندنية	١٠
مصر: قمة أوروبية ـ عربية تبحث قضايا استراتيجية والصراع العربي الإسرائيلي	أمد للإعلام	١٢

شؤون إسرائيلية:

كوخافي يطلب من قادة الجيش إعداد خطة للانتصار في الحرب المقبلة	وكالة سما	١٣
مركز دراسات إسرائيلي: منفذو العمليات بالضفة نالوا دعما شعبيا	عربي ٢١	١٤
نتنياهو يواصل التحريض على الأحزاب العربية ويتهمها بالسعي لإبادة إسرائيل	العربي الجديد	١٥
مشروع قانون أميركي للاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان	عرب ٤٨	١٦

شؤون دولية:

شمخاني:إيران حققت ٩٠ في المئة من أهدافها في سوريا والرد على ضربات إسرائيل سيكون مختلفاً	وكالات أنباء	١٧
نائب روحاني: إيران تعيش ظروفاً خطيرة	الحياة اللندنية	١٨

المقالات والدراسات

مجموعة اتصال حول فلسطين	عريب الرنتاوي	٢٠
السلام الاقتصادي... رؤية شاملة للمبادرات الأميركية	أسامة يوسف	٢٢
الخيارات الفلسطينية في مواجهة السلام الاقتصادي	محمد عبد القادر	٢٦
بوابة إنفاذ صفقة القرن	محمد ريان	٢٩
زفة نتنياهو في وارسو.. ما الذي جرى ويجري؟	ياسر الزعاترة	٣٢
وارسو وحلم الشرق الأوسط الإسرائيلي	علاء بيومي	٣٤
مرحلة جديدة من السلام بين إسرائيل والأنظمة الخليجية: علاقات دون اتفاقيّات	جاكي خوجي	٣٧
اللغة العربيّة في النظام الصهيونيّ ـ قصّة قناع استعماريّ | مقدّمة	إسماعيل ناشف	٤٠
عداء اليهود وليس معاداة السامية	عبد الفتاح ماضي	٥٠
أميركا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط	عبد النور بن عنتر	٥٤

مسؤول فلسطيني يهدد «حماس» بقرارات تطال «مستقبل وجودها»
مع إطلاق الحركة مظاهرات تدعو إلى رحيل عباس

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٢/٢٤

هاجم عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حسين الشيخ، حركة حماس بشكل غير مسبوق، وهددها باتخاذ «قرارات وإجراءات حول مستقبل وجود الحركة على الساحة الفلسطينية».

وغرد الشيخ وهو وزير الشؤون المدنية ومقرب من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في «تويتر»: «حركة حماس تستمر في تجاوز كل الخطوط الحمراء وتذهب بعيداً في تساوقها مع المتآمرين، وهذا سوف يدفعنا لاتخاذ قرارات وإجراءات حول مستقبل وجود حماس على الساحة الفلسطينية».

وأضاف: «سنحدد موقفاً تبنى عليه استراتيجية جديدة في التعامل معها ومع وجودها».

وجاءت تغريدة الشيخ قبل يوم من إطلاق الحركة حملة تتضمن مظاهرات تدعو لرحيل الرئيس محمود عباس. وترى «فتح» أن الهجوم الذي صعدته «حماس» بالتوازي مع هجوم إسرائيلي وأميركي آخر ضد عباس ليس بريئاً. وقال الشيخ في تغريدة سابقة إنه «في الوقت الذي تشتد فيه الهجمة الإسرائيلية – الأميركية ضد القيادة الفلسطينية، حماس تدعو إلى مسيرات في غزة ضد الرئيس محمود عباس». وتساءل: «هل هذا صدفة؟! أم انزلاق وتساوق مع المؤامرة؟».

ولم يشِر الشيخ إلى طبيعة القرارات المحتمل اتخاذها، لكن على طاولة السلطة يوجد كثير من الإجراءات الممكنة القانونية والقضائية والمتعلقة بمستقبل قطاع غزة الذي تحكمه «حماس».

ويفترض أن يطلق «الحراك الشعبي الرافض للإجراءات الانتقامية ضد قطاع غزة» أول مظاهرة له في قطاع غزة اليوم (الأحد)، للمطالبة برحيل الرئيس عباس. وهاجم القيادي في «حماس» حماد الرقب بشدة عباس، أمس، مطالباً إياه بالرحيل. ووصف الرقب قطع عباس رواتب آلاف الموظفين بغزة بأنه «جريمة تمس بحال الصمود الوطني». وأضاف في حديث مع إذاعة «الأقصى» التابعة لـ«حماس»: «لقد ضرب مكونات الشعب الفلسطيني وأخل بالوحدة الفلسطينية بين الفصائل، الأمر الذي أدى إلى تفرده بالسلطة وشرخ الوضع السياسي الفلسطيني الداخلي».

وتدهورت العلاقة بين حركتي «فتح» و«حماس» بعد رفض الحركة الإسلامية التي تسيطر على غزة تسليم القطاع لحكومة التوافق الفلسطينية، قبل أن يقرر عباس حل الحكومة وحل المجلس التشريعي الفلسطيني وتشكيل حكومة وحدة وطنية تستثني «حماس»، ثم الذهاب إلى انتخابات تشريعية جديدة. وجاءت خطوات عباس هذه ضمن توصيات بزيادة الضغط على «حماس»، ضمن إجراءات أخرى شملت وقف دعم الوقود والكهرباء وتخفيض رواتب موظفي السلطة في غزة وقطع بعضها وإحالة كثيرين للتقاعد. ورد عضو المجلس الثوري لحركة فتح، المتحدث باسمها أسامة القواسمي على تحركات «حماس» ضد عباس، قائلاً «إن تحالف

حماس وخفافيش الليل مع إسرائيل ضد سيادة الرئيس محمود عباس، هو عمل جبان ومدان، وإن مطالبة الجهتين – إسرائيل وحماس ومرتزقتها – بضرورة رحيل الرئيس أمر يدفع للريبة والشك».

وأضاف في بيان: «إنه في ظل تصدي الرئيس للمشروع الأميركي – الإسرائيلي المتعلق بصفقة العار، ولمحاولات الضغط المتتالية التي كان آخرها اقتطاع ٥٠٢ مليون شيقل من عائدات الضرائب الفلسطينية كرواتب أسر الشهداء والأسرى، تخرج علينا أصوات جبانة عفنة تتقاطع في أهدافها وأعمالها مع المخطط الإسرائيلي – الأميركي الهادف لتمرير صفقة العار من خلال بوابة المساعدات الإنسانية لغزة، ومن بوابة محاولاتهم ضرب شرعية منظمة التحرير وإفشال الجهود الروسية، والآن الهجوم على الرئيس محمود عباس في توافق كامل مع الهجوم الأميركي – الإسرائيلي». وحيّا القواسمي «أبناء الشعب الفلسطيني البطل في غزة الصمود والإباء، الذين أثبتوا مرة أخرى عميق انتمائهم ودفاعهم عن المشروع الوطني الفلسطيني وقيادتهم الوطنية ممثلة بمنظمة التحرير ورئيسها محمود عباس».

في غضون ذلك، تجمع فلسطينيون في غزة أمس لتشييع جثمان صبي فلسطيني قتلته القوات الإسرائيلية خلال احتجاجات في اليوم السابق، بحسب ما أوردت وكالة «رويترز».

وقال مسؤولون بقطاع الصحة في قطاع غزة إن جنوداً إسرائيليين قتلوا بالرصاص صبياً فلسطينياً في الـ١٥ من العمر وأصابوا نحو ٥٠ آخرين في احتجاج شارك فيه آلاف على حدود القطاع مع إسرائيل الجمعة.

حماس: عدم إصلاح منظمة التحرير "انتهاك" لاتفاقات المصالحة الفلسطينية

الأناضول ـ ٢٠١٩/٢/٢٤

اعتبرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عدم تقدم حركة فتح بأي خطوة في مسار إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، "انتهاكاً" لكل اتفاقات المصالحة الموقعة بين الجانبين، وفق بيان صحافي لحازم قاسم الناطق باسم الحركة.

وقال قاسم إن "استمرار حركة فتح في اختطاف منظمة التحرير الفلسطينية، وهيمنتها على القرار فيها، ورفضها الشراكة مع أي من المكونات الوطنية؛ هو أحد أهم أسباب الانقسام وعوامل استمراره، ويعزز الاستقطاب في المشهد السياسي الفلسطيني".

وأضاف أن "إبقاء النظام السياسي الفلسطيني في حالة الانقسام، والمنظمة في حالة الضعف والارتهان يضعف قدرة الحالة الفلسطينية على مواجهة التحديات الجسام التي تمر بها القضية الفلسطينية".

ولم يتسن على الفور الحصول على تعليق من حركة فتح حول تصريحات المتحدث باسم حماس.

وكانت الفصائل الفلسطينية توصلت لاتفاق في القاهرة عام ٢٠٠٥، ينص على تشكيل إطار قيادي مؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية، كخطوة أولى في مسار إصلاح المنظمة، وضم حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمنظمة.

ويضم الإطار القيادي المؤقت قادة الفصائل الفلسطينية، بما فيها حماس والجهاد الإسلامي.
ويسود الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس منذ عام ٢٠٠٧، ولم تفلح العديد من الوساطات والاتفاقيات في إنهائه.
وآخر اتفاق للمصالحة وقعته حماس وفتح كان بالقاهرة في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، لكنه لم يطبق بشكل كامل، بسبب نشوب خلافات كبيرة حول عدة قضايا، منها: تمكين الحكومة، وملف موظفي غزة الذين عينتهم حماس أثناء فترة حكمها للقطاع.

وعود مصرية لهنية بشأن "المختطفين الأربعة" والأموال المحتجزة

العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٢/٢٤

يستمر الحراك الفلسطيني في القاهرة على أكثر من مستوى، ففيما بحث أمين سر اللجنة المركزية لحركة "فتح" الفلسطينية، جبريل الرجوب، في اليومين الأخيرين، التطورات على الساحة الفلسطينية، ولا سيما ملف المصالحة، مع المسؤولين المصريين، يواصل رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، إسماعيل هنية، زيارته إلى القاهرة، منذ الثالث من فبراير/شباط الحالي، والتي تتناول ملفات عديدة، من المشاورات الإقليمية حول التسوية في فلسطين، تحديداً مع تصاعد الحديث عن قرب تقديم البيت الأبيض خطته المعروفة بـ"صفقة القرن" لفرض إملاءات حول التسوية، إلى الملفات الداخلية الفلسطينية، والعلاقة بين الحركة ومصر. وبينما لم تتضح نتائج زيارة هنية والوفد الحمساوي إلى القاهرة حتى الساعة، فإن مصادر مقربة من "حماس" أكدت، لـ"العربي الجديد"، أنّ من أبرز مواضيع مباحثات هنية مع جهاز المخابرات العامة المصرية هو ملف المختطفين الأربعة من عناصر "كتائب القسام". وكان "مجهولون" قد اختطفوا أربعة من عناصر "كتائب القسام"، الذراع العسكرية لـ"حماس"، كانوا في طريقهم من معبر رفح إلى مطار القاهرة الدولي في باص "الترحيلات" الأمني، في ١٩ أغسطس/آب ٢٠١٥، ولم تعترف القاهرة باختطافهم، إلا أنها أعطت أخيراً إشارات على وجودهم لديها. والمختطفون الأربعة هم ياسر زنون، وحسين الزبدة، وعبد الله أبو الجبين، وعبد الدايم أبو لبدة.
وذكرت المصادر أنّ هنية استطاع فتح الملف بعد "مماطلة" مصرية لسنوات، ويُجري حالياً مباحثات مع مسؤولي جهاز المخابرات المصرية من أجل ضمان الإفراج عن المختطفين الأربعة. وحصل هنية على وعود مصرية جدية بالإفراج عن المختطفين الأربعة في وقت قريب، وقدّم وعداً بعدم خروجهم في وسائل الإعلام للحديث عما جرى معهم في أقبية التحقيق في مصر.
وكانت مصادر قيادية في "حماس" قالت، لـ"العربي الجديد"، في وقت سابق، إن وفد الحركة في القاهرة وصل إلى مراحل متقدّمة مع المسؤولين المصريين بشأن مفاوضات استعادة العناصر الأربعة من الحركة، مشيرة إلى أن الجانب المصري تأكد أن هؤلاء الأفراد لم يكن لديهم أي توجّه للقيام بأي أنشطة داخل مصر، وقد تم استجوابهم لفترات طويلة، وبناء على ذلك طالبت قيادة "حماس" باستعادة عناصرها، فيما تعهّد الجانب المصري

بمعاملتهم معاملة حسنة إلى حين تسليمهم، ولكن الجانب المصري ينتظر الوقت المناسب، بحسب المسؤولين المصريين، شرط عدم الإعلان عن ذلك بأي شكل من الأشكال.

وفي سياق متصل، أكدت المصادر المقربة من الحركة لـ"العربي الجديد" أنّ هنية قدّم طلباً رسمياً لرئيس جهاز المخابرات العامة المصرية، اللواء عباس كامل، للإفراج عن نحو ثلاثين مليون دولار أميركي احتجزتها السلطات المصرية في معبر رفح البري، على مدار السنوات العشر الأخيرة، من قياديين في الحركة. وذكرت المصادر أنّ هنية يبحث مع كامل والمسؤولين عن الملف الفلسطيني في جهاز المخابرات العامة، الإفراج عن الأموال، لدفع رواتب لموظفي حكومة غزة الذين يعيشون ظروفاً قاسية، في ظل حصولهم على دفعات مالية قليلة كل خمسين يوماً من رواتبهم.

وأعربت المصادر التي تحدثت لـ"العربي الجديد" عن اعتقادها بأنّ القاهرة لا تمانع، في الوقت الحالي، في الإفراج عن هذه الأموال لتحسين العلاقة مع "حماس" وضمان استمرار حاجة الحركة لها في الملفات الأمنية والسياسية، لكن القاهرة لن تفعل ذلك قبل الحصول على موافقة إسرائيلية بالإفراج عن هذه الأموال.

وكان جهاز أمن الدولة المصري، صادر نحو ٣٠ مليون دولار من قياديين في "حماس"، خلال عبورهم مطار القاهرة الدولي ومعبر رفح البري، في السنوات العشر الماضية، بزعم أنهم لم يحصلوا على تراخيص بمرورها. ووُضعت بعض هذه الأموال في صندوق في الجامعة العربية باسم قطاع غزة، وحاولت السلطة الفلسطينية، أكثر من مرة، الحصول عليها لكنها لم تنجح أيضاً. وإذا ما أفرجت مصر عن المختطفين الأربعة، وأعادت الأموال المحتجزة لـ"حماس"، فإنّ هنية سيحصل على إنجاز نوعي سيعود بعده إلى قطاع غزة، بعد الرحلة الأطول إلى مصر.

ارحل .. غزة تنتفض في وجه "عباس " اليوم!

الرسالة نت – محمود هنية . ٢٠١٩/٢/٢٤

بدأ الالاف من المواطنين بالاحتشاد في ساحة السرايا وسط مدينة غزة، للمطالبة برحيل رئيس السلطة محمود عباس عن المشهد السياسي برمته، من خلال مظاهرات وفعاليات جماهيرية ستجوب شوارع القطاع.

وشهدت ساحة السرايا منذ صباح اليوم استعدادات لوجستية لاستقبال المتظاهرين، حيث من المقرر أن تبدأ فعاليات اليوم الأول بإقامة حشد جماهيري حاشد من كافة محافظات القطاع.

وأعلن "الحراك الشعبي للإنقاذ الوطني"، أن الفعاليات الجماهيرية ستحتشد لتطالب برحيل عباس، المستبب بالحاق الأذى تجاه الشعب وتدهور قضيته الوطنية والسياسية.

وقال د. زياد أبو طه أحد ممثلي الحراك لـ"الرسالة نت " إنّ "الشعب الفلسطيني يخرج اليوم ليقول لعباس كفى، فقد طفح الكيل ولم يعد بمقدوره الصبر أكثر من ذلك".

وأشار إلى أنه في وجود أكثر من ١٨٠ ألف خريج إضافة الى ارتفاع نسبة الفقر لـ٦٥% وزيادة معدلات حالات الطلاق، وفي ظل ارتكاب أجهزة امن السلطة لمجزرة الرواتب في طريقة لم تعهدها الدول تجاه أبنائها، "كل ذلك يستدعينا لنقف بشكل حاسم ونعلن كفاك يا عباس".

وكانت السلطة قد سرّحت اكثر من ٦ آلاف من موظفيها، إضافة لعوائل الشهداء والجرحى والأسرى الذين قطعت رواتبهم.

وأشار أبو طه إلى أن الشعب الفلسطيني وما يتعرض له من مؤامرة صفقة القرن، "يستدعي أن يواجه تلك المخاطر بشكل متوحد من خلال تقرير مصير شرعياته، ومن يرفض ذلك علينا أن نقول له ارحل".

فصائليا، أعلنت القوى والفصائل الفلسطينية حق الشعب الفلسطيني في التعبير عن رفضه لمن تسبب بالحاق الأذى في قضيته، إذ أكدّت الجبهة الشعبية على ضرورة رحيل عباس عن المشهد، فيما دعت الديمقراطية الى ضرورة اجراء انتخابات شاملة فورا والدعوة لعقد حوار وطني شامل.

ودعت قيادات وشخصيات وطنية من بينها الشيخ كمال الخطيب والأب مانويل مسلم، الى ضرورة محاسبة عباس ومحاكمته، والدعوة لانتخابات تجدد شرعية المنظمة وتوجد قيادة جديدة.

من جهتها، أكدّت لجنة عوائل الشهداء والجرحى أن ما يربوا عن ١٧ ألف عائلة قطعت رواتبها من عباس الشهر الماضي.

ومن المقرر أن تنطلق مظاهرات مماثلة في عدد من ممثليات السلطة في دول عربية للمطالبة برحيل عباس.

يشار الى أن الحملة تفاعل معها مغردون على مواقع التواصل الاجتماعي، تحت وسم (ارحل)، حيث نشر نشطاء تغريدات ومواد مصورة تدين سلوك رئيس السلطة في تعامله مع القطاع، خصوصا ما يتعلق بسياسة فرض العقوبات على القطاع، والتي ساهمت إلى حد كبير في تردي الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين.

واستبق الحراك الشعبي الرافض للإجراءات الانتقامية ضد القطاع القمة العربية الأوروبية، وبعث رسالة للرؤساء المشاركين في القمة في شرم الشيخ المصرية بشأن انتفاء الصفة الشرعية عن محمود عباس في تمثيل الشعب الفلسطيني.

وقال الحراك في رسالته: "نود إعلامكم (المشاركون في القمة) أن السيد محمود عباس لم يعد له صفة شرعية في تمثيل الشعب الفلسطيني والحديث باسمه وفقًا للقانون الأساسي الفلسطيني الذي حدد مدة ولاية الرئيس بـ٤ سنوات فقط، وهي المدة التي انتهت بالنسبة للسيد عباس في العام ٢٠٠٩".

وأضافت الرسالة أن "عباس لا يزال يُمارس هذه المهام منذ ١٠ سنوات بقوة الأمر الواقع (..) وأدى هذا الوضع إلى تفكيك النظام السياسي الفلسطيني، واستبعاد الفصائل الفلسطينية، والقوى السياسية الفاعلة من المشاركة السياسية، ودورها في الحياة العامة، وهو ما تسبب في تعميق الأزمة الدستورية والقانونية التي طفت على المشهد السياسي الفلسطيني".

وأشارت إلى أن تلك المدّة "شهدت تعسّفًا واضحًا من السيد محمود عباس في استخدام الصلاحيات الممنوحة لرئيس السلطة الفلسطينية وفقًا للقانون الأساسي، حيث أصدر أكثر من ٢٠٠ قرار بقانون في السنوات الأخيرة (..) وفرض إجراءات عقابية ضد المدنيين في قطاع غزة".

وحمّلت الرسالة عباس "مسؤولية فشل جهود الأمم المتحدة- عبر مبعوثها للسلام في الشرق الأوسط نيكولاي ميلادينوف، وأطراف إقليمية ودولية أخرى- التي حاولت التوصل لاتفاق تهدئة بين سلطات الاحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة في قطاع غزة نهاية عام ٢٠١٨، من أجل رفع الحصار المفروض على القطاع منذ أكثر من عشر سنوات".

وكان الحراك دعا خلال مؤتمر صحفي، جماهير شعبنا في قطاع غزة للخروج في مسيرات حاشدة للمطالبة برحيل رئيس السلطة محمود عباس اليوم الأحد.

وقال المتحدّث باسم الحراك محمد الوادية: "١٣ عامًا وأكثر ذاق فيها شعبنا وشبابنا على وجه التحديد مرارة القهرة والحرمان وانعدام الأمل. اعتلى فيها محمود عباس سدة السلطة بعد انتخابات وعد بأن تكون دورية كل ٤ سنوات وألا تزيد مرات الترشح عن اثنتين"

وأضاف الوادية: "ها هو يواصل الدورة الرابعة دون أن يسمح بإجراء انتخابات الرئاسة؛ بل حلَّ المجلس التشريعي في إجراء غير دستوري ليعرقل الوسيلة الوحيدة لملء الفراغ القانوني في حال شغور الموقع".

وبيّن أن "عباس وضع القضاء الفلسطيني في جيبه لتكون السلطات الثلاث في قبضة رجل واحد؛ بما يعني سلطة مطلقة لا تجلب معها إلّا فساد مطلق"، وفق قوله.

وأوضح الوادية أن "محمود عباس يواصل ممارسته القمع بحق الشعب الفلسطيني، واعتقال معارضيه السياسيين، ويفرض حصارًا وعقوبات على قطاع غزة".

وتابع: "وتسبب في موت أطفال منع وصولهم إلى المستشفيات، وحرم آلاف الشباب من الدراسة في الخارج، وقطع مخصصات الأسر الفقيرة، وتسبب في تجويع عائلات كثيرة بعدما قطع رواتب من يعولها من الموظفين الذين يختلفون معه في الرأي".

وأردف بالقول: "كما عطّل النظام السياسي الفلسطيني، وقاد شعبه إلى أسوأ الأحوال بفعل سياسات الاضطهاد التي تخالف القانون الدولي وتستوجب المحاكمة".

وتابع حديثه "لقد آن الأوان لمحاسبة محمود عباس على جريمة الحنث باليمين؛ بعدما خالف أحكام الدستور، ولم يحافظ على القانون، ولم يرعى مصالح الشعب الفلسطيني حق رعاية".

وأكد الوادية أن عباس "أمعن في إذلال أبناء شعبه وتنغيص حياتهم؛ بعدما قطع مخصصات أسر الشهداء والجرحى والأسرى، وكأنه بذلك يتنكر لنضالات شعبنا على مدى عقود ويستجيب لضغوط دولة الاحتلال".

وأضاف "ويمعن في إجراء فصل غزة عن الضفة، وإنهاء الوحدة الترابية الفلسطينية، وينفذ الشق المتعلق به في صفقة ترامب لتصفية القضية الفلسطينية؛ ولهذا ومن أجل كل هذه الأسباب سنردد اعتبارًا من اليوم شعارنا القادم أرحل عباس".

ودعا الوادية جماهير شعبنا الغاضب للخروج في اليوم الوطني الكبير الأحد المقبل في ساحة السرايا الساعة ١١ للمطالبة "برحيل عباس"، حاثًّا وسائل الإعلام لتغطية فعاليات هذا اليوم الكبير".

الجهاد: لم نصدر أي بيانات بخصوص المظاهرات التي دعا لها الحراك الشعبي بغزة

فلسطين اليوم ـ ٢٠١٩/٢/٢٤

أكد المكتب الاعلامي لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، أنه لم يصدر عن الحركة أي بيان رسمي بخصوص الحراك الذي دعت بعض التجمعات الشعبية لتنظيمه غدا.

واصدرت الحركة بياناً مقتضب رداً على الإشاعات التي تناقلها البعض حول الموقف من التظاهرات الشعبية التي دعا لها "الحراك الشعبي" في غزة يوم غد، وأوضحت الحركة بأن هذا الحراك لم يجر بحثه ونقاشه من قبل الفصائل. وبالتالي فهو تحرك شعبي غير مرتبط بالفصائل.

مصادر فلسطينية: إسرائيل تعتقل رئيس مجلس الأوقاف الأعلى في القدس

رويترز ـ ٢٠١٩/٢/٢٤

قالت مصادر فلسطينية يوم الأحد إن القوات الإسرائيلية اعتقلت قبل ساعات الشيخ عبد العظيم سلهب رئيس مجلس الأوقاف الأعلى في القدس من منزله.

وقال عدنان الحسيني وزير شؤون القدس في الحكومة الفلسطينية لرويترز "اعتقال الشيخ عبد العظيم سلهب رئيس مجلس الأوقاف سيكون له تداعياته لما يمثله".

وأضاف "يبدو أنه لم يرق لإسرائيل ما جرى يوم الجمعة من افتتاح مصلى باب الرحمة حيث تم افتتاحه ورغم أن العملية جرت بهدوء تام".

وأظهرت لقطات مصورة على مواقع التواصل الاجتماعي عملية الاعتقال.

وتأتي عملية الاعتقال بعد يومين من فتح مجلس الأوقاف الأعلى في القدس لباب مصلى مجلس الرحمة المغلق بقرار من الشرطة الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٣.

وأصدرت الشرطة الإسرائيلية الليلة الماضية بيانا قالت فيه إنها ستعتقل كل من شارك في خرق قرار حظر فتح مصلى باب الرحمة.

واشنطن تحتفظ بـ ٤٠٠ مقاتل في التنف وشرقي الفرات وتأمل بخطوات مماثلة من الحلفاء

الحياة - ٢٠١٩/٢/٢٤

أكدت تركيا أمس أنها ماضية في خططها لإقامة منطقة آمنة في شمال شرقي سورية «سواء لمست تعاوناً من حلفائها أم لا».

وشددت على ضرورة «عدم ترك فراغ في السلطة أثناء انسحاب القوات الأميركية، بأي شكل من الأشكال»، مشيرة إلى موافقة الجانب الأميركي على الحيلولة دون تأخير تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بمدينة منبج السورية، واستكمالها في أقرب وقت.

وجاء ذلك بالتزامن مع كشف واشنطن عن تفصيلات إضافية حول عدد القوات الأميركية التي ستحتفظ فيها في سورية لبعض الوقت.

وفي المقابل جددت إيران تمسكها ببقاء قواتها في سورية، وأشارت إلى أنها حققت ٩٠ في المئة من أهدافها هناك رغم توجيه إسرائيل أكثر من مئتي ضربة على مواقعها في سورية.

ومع قرب انتهاء عملية اجلاء المدنيين من بلدة الباغوز آخر جيب لتنظيم «داعش» شرق الفرات، يتوقع أن تبدأ «قوات سورية الديموقراطية» (قسد) هجومها في الساعات المقبلة ضد مئات من مسلحي تنظيم «داعش» يتحصنون في أنفاق وبيوت في نحو نصف كيلومتر مربع.

وقال رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الجنرال جوزيف دانفورد أول من أمس، إنه يثق في أن حلفاء بلاده سيتحملون مسؤولياتهم في سورية بعدما أعلنت واشنطن إنها ستُبقي على مئات من الجنود هناك.

وعشية كشف البيت الأبيض عن إبقاء قوة أميركية لحفظ السلام في سورية، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب مساء أول من أمس، إن قراره الإبقاء على عدد محدود من القوات في سورية لا يعني تغييراً في ما أعلنه في كانون الأول (ديسمبر) الماضي في شأن سحب القوات الأميركية الموجودة هناك وعددها ٢٠٠٠ جندي.

وكشف مسؤول كبير في الإدارة الأميركية أن بلاده ستترك في المجمل ٤٠٠ جندي في سورية، على أن يتم تقسيمهم على منطقة آمنة يجري التفاوض عليها في شمال شرقي البلاد وقاعدة للجيش الأميركي في التنف قرب الحدود مع العراق والأردن.

وأوضح المسؤول الأميركي أن مئتي جندي في شمال شرقي سورية سيكونون في إطار التزام بنحو ٨٠٠ إلى ١٥٠٠ جندي من الحلفاء الأوروبيين لإقامة المنطقة الآمنة ومراقبتها.

وفي المقابل، شدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على أن بلاده عازمة على انشاء المنطقة الآمنة، وأنها تتمنى انشاءها «بالتعاون مع حلفائنا»، مستدركاً: «في حال لم يتم توفير مثل هذه التسهيلات لنا، فإننا مصممون على إقامتها بإمكاناتنا الخاصة مهما كانت الأحوال والظروف».

وفي محاولة لإقناع الأوروبيين المترددين أوضح أردوغان أن «المنطقة الآمنة المزمع إقامتها في سورية مهمة جداً. نريد تسريع عودة السوريين إلى ديارهم»، وزاد أن «الشعوب الأوروبية تعيش اليوم بأمن وسلام في بلدانها بفضل تضحيات تركيا وشعبها، ولكننا لسنا بصدد تقديم هذه التضحيات إلى الأبد».

وحض أردوغان على دعم جهود تركيا لإقامة منطقة آمنة شرق الفرات بسورية تتيح عودة ملايين السوريين الى منازلهم.

وعلى رغم استمرار الخروقات في إدلب قال أردوغان إن بلاده تسعى إلى جعل إدلب «آمنة تماماً»، مضيفاً: «نتباحث مع روسيا وإيران بهذا الشأن، وقد قطعنا شوطاً مهماً».

وذكر وزير الدفاع التركي خلوصي أكار أن الجانب الأميركي وافق على الحيلولة دون تأخير تنفيذ «خريطة الطريق» المتعلقة بمدينة منبج السورية، واستكمالها في أقرب وقت.

وفي حوار مع وكالة «الأناضول» التركية عقب عودته من واشنطن واجراء محادثات مع وزير الدفاع الأميركي بالوكالة باتريك شاناهان، قال أكار: «رأينا أن الجانب الأميركي ينظر بإيجابية أيضاً حيال إجراءاتنا في هذه المسألة».

وكشف أنه تبادل الآراء مع مسؤولي البنتاغون في ما يخص قرار ترامب، الانسحاب من سورية. وقال إنه شدد أثناء لقاءاته على ضرورة عدم ترك فراغ في السلطة أثناء انسحاب القوات الأميركية، بأي شكل من الأشكال، وزاد أن الجانب التركي أكّد لنظيره الأميركي «ضرورة سحب إرهابيي وحدات حماية الشعب، وحزب العمال الكردستاني من المنطقة، ووضعها تحت إشراف تركيا».

إلى ذلك، قللت إيران من «تأثير استراتيجي» للغارات الإسرائيلية على مواقعها في سورية، وقال إن بلاده حققت أكثر من ٩٠ في المئة من أهدافها هناك.

وشدد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران علي شمخاني، أن بلاده «ستبقى في سورية وتحارب الإرهاب لطالما تريد الحكومة الشرعية في سورية هذا الأمر». ومع تكرار الغارات الإسرائيلية على مواقع إيران وميليشياتها في سورية، قال شمخاني: «اتخذنا بعض الإجراءات لنحافظ على خطوطنا الحمر من ناحية الخسائر البشرية الناجمة عن أي اعتداء صهيوني. وجرى القيام بهذا الأمر بالتعاون مع الجيش السوري وبقية الحلفاء في هذا البلد، وسنشهد قريباً تطوراً مهماً في مجال تعزيز ردع المقاومة في سورية»، ملوحاً بأن «أسلوب التعاطي مع اعتداءات الكيان الصهيوني على سورية ومحور المقاومة في عام ٢٠١٩ سيكون مختلفاً عن أسلوب التعاطي في السابق».

وتعليقاً على قرار سحب القوات الأميركية من سورية أعرب المسؤول الإيراني عن ثقته أن القرار «سياسة قائمة على الحقائق الميدانية».

حدث تاريخي للمرة الأولى...مصر: قمة أوروبية – عربية تبحث قضايا استراتيجية والصراع العربي الإسرائيلي

أمد . ٢٠١٩/٢/٢٤

تنطلق اليوم في شرم الشيخ، بمصر، أعمال القمة العربية – الأوروبية الأولى، بحضور ملوك ورؤساء دول وحكومات ووزراء في ٥٠ دولة من أعضاء الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي.

وتوافد رؤساء الوفود العربية والأوروبية المشاركة في المؤتمر، أمس، على مدينة شرم الشيخ، إذ تستمر الفعاليات على مدار يومين، فيما يتضمن جدول الأعمال للقمة ملفات أمنية مهمة، وستتطرق كذلك إلى الأوضاع في سوريا وليبيا، ويترأسها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك، ورئيس المفوضية الأوروبية جان – كلود يونكر.

وقال ديبلوماسي أوروبي: "إن القادة سيبحثون قضايا استراتيجية منها حماية النظام الدولي المتعدد الأطراف والمناخ والاستثمار والتعليم، إضافة إلى النزاعات الساخنة في ليبيا وسورية واليمن والصراع العربي الإسرائيلي".

ووصف القمة التي تستمر يوم الأحد والاثنين، في منتجع شرم الشيخ في مصر بـ "التاريخية" بين منطقتين بينهما "جوار مباشر". ولاحظ «مفارقة دامت طويلاً» حيث يعقد الاتحاد الأوروبي منذ سنوات اجتماعات على مستوى القمة مع دول أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا من دون أن يعقد لقاء مع قادة الدول المجاورة.

ورأى أن التحديات التي تفرضها الديموغرافيا مشتركة حيث غالبية السكان العرب دون ٣٠ سنة وارتفاع البطالة تقتضي من الجانبين التعاون في مجالات الاستثمارات والتجارة والتكنولوجيا. كما تواجه المنطقتان الأوروبية والعربية تحديات مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وتداعيات التغير المناخي وطول أمد النزاعات المسلحة في جنوب شرقي المتوسط.

وشدد الديبلوماسي نفسه "على ان القمة العربية الأوروبية ليست موجهة ضد أي طرف في المنطقة أو خارجها"، في إشارة إلى التساؤلات بشأن اختلاف المقاربات بين الجانبين الأوروبي والعربي إزاء الاتفاق النووي المبرم بين إيران وبين مجموعة ٥ زائد واحد في ٢٠١٥ وتطويرها صواريخ باليستية وتدخلاتها في نزاعات المنطقة.

وتشهد القمة حضوراً دبلوماسياً رفيعاً من الجانب الأوروبي على المستوى الرئاسي، إذ تشارك فيها فيديريكا موغيريني الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، والرئيس الروماني كلاوس يوهانيس، والمستشار النمساوي سيبستيان كورتس، ووزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسباني جوزيب بوريل. ويسعى الجانبان إلى التوصل إلى تفاهمات بشأن القضايا الشائكة مثل الهجرة والقضايا الأمنية.

ووفق جدول الأعمال الذي وزع في بروكسيل، تنطلق الجلسة الافتتاحية مساء يوم الأحد، في الساعة الخامسة بالتوقيت المحلي تليها جلسة يبحث فيها قادة الدول الـ ٤٩ الأوروبية والعربية سبل "تعزيز الشراكة الأوروبية– العربية ومواجهة التحديات الدولية معاً". وبعد الصورة الجماعية لأول قمة أوروبية– عربية، يلتقي القادة على طاولة العشاء في ضيافة الرئيس المصري.

قال سفير الاتحاد الأوروبي لدى مصر، إيفان سوركوش، إن ٢٤ من رؤساء الدول والحكومات من دول الاتحاد سيشاركون في القمة العربية – الأوروبية، إضافة إلى ٤ رؤساء وفود فقط يشاركون على مستوى وزاري، لافتاً إلى أن هذا يعكس اهتماماً كبيراً من الجانب الأوروبي بتعزيز وتعميق التعاون والشراكة بين أوروبا والدول العربية، مضيفاً أن "القمة ستشهد انعقاد ٣ جلسات عمل لبحث العلاقات الثنائية بين الجامعة العربية وأعضاء دول الاتحاد الأوروبي، وجلسة ثانية للقمة تبحث كل تفاصيل وحلول المشكلات الإقليمية، أما الجلسة الثالثة فستبحث وتناقش في كل التحديات المشتركة والتطوير الاقتصادي المستدام والهجرة ومكافحة الإرهاب".

ورداً على سؤال حول مواقف الاتحاد الأوروبي من الملفات السياسية؛ مثل القضية الفلسطينية وسوريا والدعم المتوقع خلال القمة للحلول العربية، قال سوركوش: "هناك مواقف للاتحاد حول الحلول السياسية وإنهاء العنف والقوة ودعم عملية السلام العادل للقضية الفلسطينية"، مضيفاً: "أعتقد أن النتائج ستكون عملية وتخدم مصالح الجميع، وسوف يصدر إعلان شرم الشيح وهو عبارة عن وثيقة مشتركة للعمل والتعاون في كل المجالات"، مشيراً إلى أن قمماً أخرى سوف تعقد بالتناوب؛ دورة في دولة أوروبية ودورة في دولة عربية لتعزيز العمل المشترك كبداية لتاريخ جديد للعرب والأوروبيين، معرباً عن سعادته لأن يرى شعار الجامعة العربية بجوار شعار الاتحاد الأوروبي.

وقلَّل من خطوة كل من بولندا وهنغاريا وتشيخيا وبلغاريا افتتاح ممثليات في القدس واعتبرها "ممثليات إعلامية". وشدد في الرد على أسئلة «الحياة»، «على ان الموقف الأوروبي متماسك سواء تعلق السؤال بمحددات الحل السلمي أو بقضية القدس التي تعد ضمن قضايا الوضع النهائي»، لكن مصدراً وثيق الاطلاع بالنقاشات الداخلية في الاتحاد الأوروبي حذر من جهته من تداعيات انخرام الموقف العربي وتأثيراته المحتملة على وحدة الموقف الأوروبي. وقال لـ «الحياة» بأن «افتراض تآكل الموقف العربي قد يؤدي إلى تفتت الموقف الأوروبي» إزاء قضايا النزاع العربي – الإسرائيلي.

كوخافي يطلب من قادة الجيش إعداد خطة للانتصار في الحرب المقبلة

وكالة سما . ٢٠١٩/٢/٢٤

كشفت صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية، صباح اليوم الأحد، عن إن رئيس الأركان "أفيف كوخافي"، طلب من قادة الجيش الإسرائيلي، إعداد خطة للانتصار في الحروب القادمة في الشمال والجنوب .

وقالت الصحيفة العبرية، إن رئيس الأركان، سيعقد الشهر القادم، ورشة عمل، تستمر ٣ أيام، سيشارك فيها طواقم من هيئة الأركان، وكافة قادة الألوية والفرق، وضباط من رتبة عميد فما فوق موضحة أن هدف هذه الورشة، هو تقديم خطة سنوية، لتحقيق انتصار واضح للجيش الإسرائيلي، على كافة الجبهات، في حال اندلاع الحرب.

وبحسب الصحيفة العبرية، فإن ورشة العمل هذه بمثابة البدء في بلورة خطة متعددة السنوات للجيش، ستدخل حيز التنفيذ مطلع العام القادم مشيرة إلى أن هذه الورشة بمثابة عصف ذهني وفكري، وليست لاتخاذ القرارات، تهدف النقاش والخروج بأفكار مستقبلية، حول انتصار الجيش الإسرائيلي في الحروب القادمة.

وقالت أن هذه الورشة، سيترأسها رئيس شعبة الاستخبارات، وقائد لواء التوجيه والتدريب بالجيش، وبعد الخروج بالتوصيات، سيتم تشكيل طواقم خاصة، لصياغة توصيات اللجنة الى خطة عامة سنوية تدخل حيز التنفيذ بالعام ٢٠٢٠.

مركز دراسات إسرائيلي: منفذو العمليات بالضفة نالوا دعما شعبيا

عربي ٢١ ـ ٢٠١٩/٢/٢٤

قال مركز دراسات إسرائيلي إن "الحصاد السنوي للهجمات الفلسطينية للعام ٢٠١٨ يشير إلى بروز ظاهرتين جديدتين، أولاهما في قطاع غزة عبر الهجمات المسلحة التي أعقبت ثلاث سنوات من الهدوء النسبي منذ انتهاء حرب غزة الأخيرة "الجرف الصامد" ٢٠١٤، وتمثلت بسقوط ١١١٩ قذيفة صاروخية داخل المناطق الإسرائيلية، وهو العدد الأكبر للقذائف الصاروخية التي سقطت خلال العقد الأخير باستثناء يوميات الحرب".

وأضاف مركز تراث الاستخبارات الإسرائيلية، في دراسة ترجمتها "عربي٢١"، أن "الظاهرة الثانية تمثلت بما شهدته الضفة الغربية من سلسلة من العمليات الشعبية من خلال مظاهر عديدة أهمها: عمليات الطعن بالسكاكين، والدعس بالسيارات، وإطلاق النار".

وأوضح أنه "منذ تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام ٢٠٠٥ تشهد الهجمات تراجعا تدريجيا، لكن العام ٢٠١٨ شهد ارتفاعا واضحا فيها، مع أن هذا العام شهد أكبر عدد من الإحباطات الإسرائيلية والاعتقالات بصفوف الفلسطينيين، حيث أحبط جهاز الأمن الشاباك قرابة ٤٨٠ هجوما فلسطينيا، بمعنى إحباط تسع هجمات أمام كل هجوم ينجح على الأرض، وهذا العدد يشير إلى معدلات عالية من دوافع الفلسطينيين لتنفيذ الهجمات".

وأشار إلى أنه "فيما سعت حماس لتنفيذ عمليات نوعية منتقاة ضد الجيش الإسرائيلي لتحقيق أهداف تتعلق برفع الحصار المفروض على غزة، وفتح المعابر، دون اندلاع حرب شاملة، فإن الضفة الغربية شهدت دعم السلطة الفلسطينية للمقاومة الشعبية، دون تمكين حماس من الإمساك بزمام المبادرة، وتحويلها لطابع عسكري، بما قد يؤدي لتثوير الشارع الفلسطيني ضد إسرائيل من جهة، ويزعزع استقرار السلطة الفلسطينية من جهة أخرى".

وسردت الدراسة بعض المعطيات الإحصائية، جاء فيها أن "العام ٢٠١٨ شهد تنفيذ قرابة ٥٥ هجوما مقابل ٨٢ للعام ٢٠١٧، وفيما شهد العام المنصرم مقتل ١٢ إسرائيليا، فقد قتل ١٨ في العام ٢٠١٧، كما يمكن تقسيم العمليات التي شهدها العام ٢٠١٨ في الضفة الغربية على النحو التالي: ٢٢ عملية طعن مقابل ٤٦ في ٢٠١٧، إطلاق نار ١٣ مقابل ٢٠ في ٢٠١٧، الدعس بالسيارات ١٣ عملية مقابل ١٠ في ٢٠١٧".

وأكدت أن "العام ٢٠١٨ شهد تنفيذ سلسلة هجمات مسلحة بإطلاق النار ذات طابع عسكري تقف خلفها تنظيمات فلسطينية، وأبدى المنفذون قوة لافتة في مهاجمة الأهداف الإسرائيلية، وحظوا بمساعدة محيطة بعد انسحابهم من أمكنة العمليات بدليل بقائهم مختفين عن أنظار الجيش الإسرائيلي فترة طويلة نسبيا، فيما سارعت حماس في جميع هذه الهجمات لمباركتها على الفور".

وأشار إلى أنه في الوقت ذاته "لم تتمكن حماس من إخراج العمليات العسكرية بصورة كبيرة في الضفة الغربية، سواء من خلال التحريض الإعلامي والدعائي، أو تشكيل الخلايا المنظمة، والسبب في ذلك حالة الملاحقة الأمنية المكثفة التي ينفذها الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية، وبجانبها السلطة الفلسطينية".

وأكد أنه "كان لافتا عدم انخراط الفلسطينيين بالضفة الغربية في مسيرات العودة التي شهدها قطاع غزة، أو أحداث نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، في حين أن قضية داخلية مثل قانون الضمان الاجتماعي دفعت بالفلسطينيين إلى التظاهر، والخروج إلى الشوارع".

وختمت الدراسة بالقول إن "نجاح المسلحين الفلسطينيين في الانسحاب من ساحة الهجمات، وبقائهم لعدة أسابيع أو أشهر، دون نجاح الجيش الإسرائيلي في إلقاء القبض عليهم، يعني أن هناك نوعا من الدعم الجماهيري والحاضنة الشعبية المتوفرة في الضفة الغربية لتأييد هذه العمليات، ما يساعد المنفذين في التخفي عن عيون أجهزة الأمن الإسرائيلية والفلسطينية، وتحولهم إلى نماذج قابلة للمحاكاة والتمجيد".

نتنياهو يواصل التحريض على الأحزاب العربية ويتهمها بالسعي لإبادة إسرائيل

العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٢/٢٤

واصل رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أمس السبت، التحريض على الأحزاب العربية في إسرائيل وشيطنتها، متهما إياها بالعمل لإبادة إسرائيل والقضاء عليها من خلال التعامل مع "حزب الله" و"حماس".

وجاء تصعيد نتنياهو، الذي نشر الجمعة شريطا مصورا على صفحته على "فيسبوك" قال فيه إن اليسار الإسرائيلي يرفض أي تكتل مع أحزاب اليمين و"عوتصماه يهوديت"، في الوقت الذي يعمل فيه من أجل إقامة جسم مانع (أي كتلة من ٦١ عضواً في الكنيست ضد تكليفه بتشكيل حكومة جديدة) مع أحزاب عربية لا يقف أمرها بعدم الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، بل تسعى لإبادتها.

وعاد نتنياهو، أمس السبت، لمواصلة التحريض رداً على بيانات الاستنكار للوبي اليهودي الأميركي "إيباك" واللجنة اليهودية الأميركية "إي جي ستريت"، على قيامه بالعمل على توحيد أحزاب اليمين الثلاثة الأكثر تطرفا في إسرائيل، وهي البيت اليهود وإيحود لئومي وضم حزب "عوتصماه يهوديت" الفاشي الذي يعلن أنه يواصل طريق الرابي اليهودي الفاشي، مئير كهانا ويدعو إلى التخلص من العرب.

ورد نتنياهو على بيانات استنكار منح الشرعية لحركة "عوتصماه يهوديت" الفاشية، من خلال مزيد من التحريض ضد الأحزاب العربية، عبر الاستعانة أيضا بتقرير تحريضي نشره الجمعة الصحافي اليميني عميت سيغل في ملحق "يديعوت أحرونوت" الأسبوعي، وحرض فيه على المفكر العربي عزمي بشارة، وادعى أيضا أن إيهود باراك شارك خلال الحملة الانتخابية عام ١٩٩٩ في مهرجان انتخابي إلى جانب الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية الشمالية، التي أعلنت حكومة الاحتلال في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ عن حظرها وإخراجها عن القانون، علما بأنها كانت حركة مقاطعة لانتخابات الكنيست.

وكتب نتنياهو الليلة، في صفحته على "فيسبوك": إن موقف اليسار المعارض لضم "عوتصماه يهوديت" هو "نفاق وكيل بمكيالين، فهم يستنكرون إقامة كتلة مانعة في اليمين مع أحزاب اليمين في الوقت الذي يعمل فيه اليسار لإدخال الإسلاميين المتطرفين إلى الكنيست لإقامة كتلة مانعة. في العام ١٩٩٩، اشترك باراك في مهرجان انتخابي مع الشيخ المحرض، رائد صلاح. وصوت ممثلو حزبي العمل وميرتس لعزمي بشارة الذي تجسس لصالح "حزب الله" كي يدخل الكنيست، ونشط إسحاق هرتسوغ للتوصل إلى اتفاق فائض أصوات مع القائمة المشتركة، وقال إن النواب العرب شرعيون ليكونوا في الحكومة".

وانطوى منشور نتنياهو أعلاه على أكاذيب لا صحة لها، إذ إن الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح كانت تعارض المشاركة في انتخابات الكنيست، وتدعو إلى المقاطعة، كما أن المفكر العربي عزمي بشارة اضطر للخروج للمنفى القسري بفعل تلفيق ملف أمني له من قبل المؤسسة الإسرائيلية. إلى ذلك، فإن الحركة الإسلامية المشاركة في الانتخابات، والتي تحالفت مع التجمع الوطني الديمقراطي (الذي كان بشارة بين أبرز مؤسسيه) أعلنت سوية مع التجمع أنها لن تشارك في جسم مانع لصالح غانتس، وذلك خلافاً لموقف عضو الكنيست أحمد طيبي الذي انشق عن القائمة المشتركة للأحزاب العربية، ثم تحالف في آخر يوم لتقديم القوائم المتنافسة في الانتخابات، أي الخميس الماضي، مع الجبهة والحزب الشيوعي، حيث أعلن تحالف الجبهة وطيبي الذي أطلق عليه اسم تحالف الجبهة والتغيير، أنه لن يعارض تشكيل جسم مانع مع الجنرال غانتس.

وقد حقق تحريض نتنياهو، أمس والجمعة، غايته الفورية المطلوبة إذ أعلن عضو الكنيست يئير لبيد، الشريك في التحالف مع حزب الجنرال بني غانتس "كاحول لفان" أن الحزب لن يشكل كتلة مانعة مع الأحزاب العربية.

مشروع قانون أميركي للاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/٢/٢٤

يناقش مجلس الشيوخ الأميركي هذا الأسبوع مشروع قانون يقضي الاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان السوري المحتل، حيث بادر لهذه الخطوة السناتور تيد كروز وتوم كوتن من الحزب الجمهوري، علما أن الاقتراح يحظى بدعم من قبل أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين وزعيم الغالبية في مجلس النواب ستيني هوير.

وذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم"، أن الصيغة المقترحة تشير إلى أن الحديث يدور عن مشروع قانون ملزم، وليس تصريحي أو إعلاني، وتؤكد أن "السياسة الأميركية هي الاعتراف بإسرائيل كدولة ذات سيادة على مرتفعات الجولان"، حيث لا يتوقع أن يواجه المقترح معارضة من قبل الإدارة الأميركية.

ولفت الصحيفة إلى أن القانون يستعرض من خلال بنوده ما أسمته "العدوان السوري" منذ إقامة إسرائيل بالعام ١٩٤٨، والتموضع العسكري الإيراني في سورية بالسنوات الأخيرة، كما يذكر القانون أيضا أن رؤساء الولايات المتحدة تعهدوا في السابق بأنهم عندما يضعون موقفا بشأن قضية الجولان، سوف تؤخذ في الاعتبار الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية، وأن إسرائيل ضمت الجولان رسميا في عام ١٩٨١. كما ينص مشروع القانون على أن أي تطرق أميركي إلى إسرائيل وكل تعاون بين البلدين سيشمل مرتفعات الجولان.

وأفادت الصحيفة، أن إدارة الرئيس دونالد ترامب، تدرس بشكل إيجابي طلب إسرائيل الاعتراف بهضبة الجولان كأراضي إسرائيلية. ومع ذلك، لم يتخذ الرئيس قرارا، وهذا مرتبط بتحركات دولية وإقليمية أخرى تقودها الإدارة.

بيد أن إدارة ترامب لم تستجب للطلبات الإسرائيلية. وفي الآونة الأخيرة، وبعد قرار ترامب سحب الجيش الأميركي من سورية، طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن يكون التعويض لإسرائيل الاعتراف بسيادتها على هضبة الجولان.

وقدم نتنياهو الطلب قبل شهر إلى مستشار الأمن القومي الأميركي، جون بولتون، قائلا: "مرتفعات الجولان مهمة لأمننا، ولن ننسحب أبدا من مرتفعات الجولان"، بيد أن بولتون أمتنع عن التعقيب على تصريحات نتنياهو.

شمخاني: إيران حققت ٩٠ في المئة من أهدافها في سوريا والرد على ضربات إسرائيل سيكون مختلفا عن السابق ولدينا خيارات لتحييد العقوبات الأمريكية "غير المشروعة" على صادراتنا النفطية وإدارة ترامب تفتقر إلى "حسن النية" ولا حاجة لإجراء محادثات معها

وكالات أنباء . ٢٠١٩/٢/٢٣

نقلت وكالة تسنيم للأنباء عن إيران قولها اليوم السبت إن لديها خيارات كثيرة لتحييد إعادة فرض العقوبات الأمريكية على صادراتها النفطية وأن رجال الدين الذين يتولون الحكم ليست لديهم خطط لإجراء محادثات مع واشنطن.

ونسبت الوكالة إلى علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران قوله "لدينا خيارات أخرى بخلاف إغلاق مضيق هرمز لوقف تدفق النفط إذا تعرضنا للتهديد... إن الإدارة الأمريكية تفتقر إلى "حسن النية" ولا حاجة لإجراء محادثات مع أمريكا".

وأضافت الوكالة نقلا عن شمخاني أن إيران حققت ٩٠ بالمئة من أهدافها في سوريا.

وأضاف في مقابلة مع وكالة "تسنيم" الإيرانية: "الاعتداءات الصهيونية كان لها تأثير رئيسي ولافت في منع تحقق أهداف المقاومة في سوريا أم لا؟ الجواب هو أننا حققنا أكثر من ٩٠ في المئة من أهدافنا، لذلك الاعتداءات لم يكن لها تأثير استراتيجي، والمقاومة تقدمت في مهمتها".

واعتبر شمخاني أن هذه النسبة من النجاح رغم الدعايات التي تتم بشأن الإشراف الاستخباراتي الإسرائيلي في سوريا، يشير إلى أن الصهاينة ليس لديهم إشراف استخباراتي أيضا، ففي إحدى الحالات وجهوا الأنظار نحو مخزن للسجاد طمعا منهم بأن يكون مخزنا للصواريخ حيث يعتبر هذا الأمر فضيحة مدوية من الناحية العسكرية".

يضيف: "اتخذنا بعض الإجراءات لنحافظ على خطوطنا الحمراء من ناحية الخسائر البشرية الناجمة عن أي اعتداء. جرى القيام بهذا الأمر بالتعاون مع الجيش السوري ومجموع الحلفاء في هذا البلد وسنشهد قريبا تطورا مهما في مجال تعزيز ردع المقاومة في سوريا. أظن أن المسؤولين الصهاينة لا سيما المسؤولين العسكريين والاستخباراتيين يدركون هذا الأمر جيدا".

وقال "أسلوب التعاطي مع اعتداءات الكيان الصهيوني على سوريا ومحور المقاومة في عام ٢٠١٩ سيكون مختلفا عنه في السابق" معتبرا أن هذه الاعتداءات تخدم الإرهابيين.

واختتم شمخاني: "استهداف قوات إيران والمقاومة في بعض الاعتداءات كان تجاوزا لخطوطنا الحمراء، لذلك الأمر قمنا بالرد القاسي بعد الاعتداء على مطار التيفور ووجهنا ضربة قاسية لهم".

نائب روحاني: إيران تعيش ظروفاً خطيرة

الحياة - ٢٠١٩/٢/٢٤

قال النائب الأول للرئيس الإيراني حسن روحاني إن الأوضاع في بلاده «صعبة وخطيرة» مع تصاعد العقوبات الأميركية، داعيا النخب الأكاديمية والمثقفين إلى مساعدة الحكومة لتجاوز تلك العقوبات.

وأكد إسحاق جهانغيري في كلمته خلال مراسم الذكرى المئوية لتأسيس جامعة خوارزمي في طهران أمس (السبت)، أن مخططات الأمريكيين الرامية لتأزيم الوضع في البلاد ستحبط «بفضل الاعتماد على جهود الكوادر والمختصين في الجامعات والمؤسسات العلمية».

وقال إن حوارات جرت مع العلماء والمسؤولين الجامعيين في البلاد لإيجاد حلول للمشاكل الجارية «وثمة حاجة إلى المزيد من التعاون والتعاضد»، مبيناً أن الحكومة تمد يدها الى الجامعيين في البلاد للاستفادة من أفكارهم بهدف معالجة المشاكل.

وأوضح أن الجامعات تعد نقطة البداية لجميع التطورات في البلاد وهو ما يدفع للاستفادة المثلى من الخريجين بهدف تحديد مستقبل زاهر للبلاد، مشددا على ضرورة إحداث تغييرات أساسية في المؤسسات العلمية والتنفيذية في البلاد من أجل معالجة المشاكل القائمة على صعيدي التعليم والأبحاث.

في غضون ذلك، قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، إن العقوبات التي تفرضها واشنطن تستهدف قادة النظام الإيراني والمؤسسات التابعة لها التي تنتهك حقوق الإنسان في إيران.

وشدد في مقابلة نشرها حساب الخارجية الأميركية على «تويتر» بالفارسية، على أن أميركا «تريد تنفيذ هذه العقوبات بطريقة لا تضر بالناس العاديين في إيران».

ولفت إلى أن الولايات المتحدة فرضت عقوبات على أكثر من ١٤٠ من الأفراد والكيانات الإيرانية المتورطة بالانتهاكات لحقوق الإنسان.

إلى ذلك، أشارت وسائل إعلام إيرانية إلى انخفاض الريال مجددا أمام الدولار، حيث تم تداوله بسعر يتراوح بين ١٣ ألفاً و٩٠٠ تومان و١٣ألفاً و٥٥٠ تومان حتى مساء الخميس.

وربط خبراء عدم مصادقة إيران على اللوائح ذات الصلة باتفاق المجموعة المالية الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب «فاتف» سبباً لهذا الارتفاع المفاجئ.

بدوره، أعلن مركز الإحصاء الإيراني أن نسبة التضخم في شباط (فبراير) الجاري بلغت ٢٣,٩ في المئة، مرتفعا بنسبة ٢,٩ في المئة مقارنة بشهر كانون الثاني (يناير).

مجموعة اتصال حول فلسطين

عريب الرنتاوي . الدستور . ٢٠١٩/٢/٢٤

كيف تتحقق المصالحة وتستعاد القائمة المشتركة فيما يدخل رعاة عرب وإقليميون حلبة التنافس الفلسطينية الداخلية بقوة وبمعادلة "صفرية"؟!

المصالحة الفلسطينية، مع افتقاد الزخم الشعبي والروافع الاجتماعية، باتت غير ممكنة بدون توفر "مجموعة اتصال حول فلسطين".

من دون مصر وقطر وإيران وبدرجة أخرى الأردن والسعودية والإمارات وتركيا لا تبدو فرصة كبرى لإنجاز المصالحة.

ما لم تنجح جهود المصالحة بالمدى القريب فقد لا تحدث أبدا، وهذا أحد أسباب استدامة الانقسام وتزايد مخاطر تحوله لانفصال.

صراع المحاور العربية الإقليمية لا يقتصر على اختلاف تصورات حل قضية فلسطين بل يبني تحالفات بأطراف فلسطينية تقترب من هذه المحاور.

للدول العربية المختلفة، مستويات مختلفة، وأدوات مختلفة لممارسة النفوذ والتأثير على "الساحة الفلسطينية"، بعد أن تحولت الساحة إلى ميدان من ميادين "صراعات الوكالة" لكيلا نقول "حروبها".

بعض هذه الدول تستمد نفوذها من التاريخ والجغرافيا (مصر والأردن) وبعضها الثاني من الجوار المقترن بأهداف ومرامي "المقاومة والممانعة" كما هو الأمر بالنسبة للبنان وسوريا، وبعضها الثالث من المال والتمويل والإعلام، واستتباعاً من الدور الإقليمي لهذه الدول.

في السنوات القليلة الفائتة، تشهد الساحة الفلسطينية صراع محاور محتدما، تنخرط فيه محاور عربية وإقليمية متداخلة وممتدة، يمكن التمييز بين ثلاثة منها، على الرغم مما يعتور كل محور من هذه المحاور من تباين واختلاف في الأولويات والتكتيكات:

- محور إيران سوريا حزب الله.
- محور تركيا وقطر والإخوان المسلمين.
- محور (الاعتدال) العربي على ما فيه من تباينات واختلاف في الأولويات.

صراع المحاور العربية الإقليمية، لا يقتصر على اختلاف الرؤى والتصورات للحل النهائي للقضية الفلسطينية، بل ويمتد إلى بناء تحالفات مع أطراف فلسطينية تقترب بهذه الدرجة أو تلك من هذا المحور أو ذاك.

هناك دائماً من بين الفلسطينيين، من يحظون بمعاملة تفضيلية لدى هذه العاصمة أو تلك ... ولقد رأينا في الحملات الانتخابية لـ"عرب ٤٨"، صورة من صور صراع المحاور، بعض الأحزاب العربية يحظى برعاية فضلى من هذه الدولة الخليجية، وبعضها الآخر يحظى برعاية دولة خليجية منافسة من محور آخر.

كيف يمكن للمصالحة الفلسطينية أن تتحقق، وكيف يمكن للقائمة العربية المشتركة أن تُستعاد، فيما يدخل الرعاة العرب والإقليميون إلى حلبة التنافس الفلسطينية الداخلية بكل قوة، ودائماً بمعادلة "صفرية"؟

لقد جربت دول محسوبة على محور محدد حظوظها في العمل على استعادة المصالحة والوحدة، لكنها أخفقت، لأنها ببساطة، أقصت من اللعبة رعاة عرباً وإقليميين آخرين.

يبدو أن المصالحة الفلسطينية، وفي ظل افتقاد الرافعين للوائها للزخم الشعبي والروافع الاجتماعية، باتت غير ممكنة من دون توفر "مجموعة اتصال حول فلسطين"، تضم دول نافذة في المحاور، كأن تلتقي مصالحها وأولوياتها حول ضرورة مساعدة الفلسطينيين لرأب صدوعهم ولملمة شتاتهم ... مثل هذا الاحتمال يبدو عصياً على الترجمة وبعيداً المنال.

من دون مصر وقطر وإيران، وبدرجة أخرى الأردن والسعودية والإمارات وتركيا، لا يبدو أن ثمة فرصة كبرى لإنجاز المصالحة، ذلك أن بعض هذه الدول، بات يتوفر على حق النقض "الفيتو" حيال أي مشروع أو وساطة يجري تحريكها لهذا الغرض..

فشل مؤتمر موسكو، ينهض شاهداً على الحاجة لمجموعة الاتصال هذه، فلا يكفي أن يكون الوسيط بدرجة "دولة عظمى" كحال روسيا عل سبيل المثال، فالأهم أن تأتي جهوده مقرونة بضوء أخضر من الدول الداعمة والراعية.

وكلما ازدادت "اعتمادية" الفلسطينيين على حلفاء الخارج كلما اشتدت الحاجة لمجموعة الاتصال، وتقلصت الفرص أمام الوسطاء المنفردين لإصابة النجاح ... و"الاعتمادية" الفلسطينية في تفاقم مستمر.

وعلى نحو يتوازى ويتزامن مع اشتداد أطواق العزلة والحصار التي تفرضها واشنطن وتل أبيب عليهم. وما لم تنجح جهود المصالحة في تحقيق مراميها في المدى القريب، فإن المصالحة قد لا تحدث أبداً، وهذا واحدٌ من بين أسباب عدة، لاستدامة الانقسام وتزايد مخاطر واحتمالات تحوله إلى انفصال.

السلام الاقتصادي... رؤية شاملة للمبادرات الأميركية

أسامة يوسف . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٠١٩/٢/٢٣

لطالما مثل السلام الاقتصادي الجانب أو الشق الاقتصادي في كافة التسويات السياسية، أو ما يسمى بمبادرات "السلام الأميركية" بين إسرائيل والأطراف التي وقعت اتفاقيات تسوية (منظمة التحرير الفلسطينية، مصر والأردن)، أو لم تُبرم اتفاقيات ولكنها اكتفت بنمط علاقات سرية كما في بعض دول الإقليم العربية، وتمظهر السلام الاقتصادي بشكلٍ واضح في واقع السلطة الفلسطينية بعد مرحلة ما بعد انتفاضة الأقصى، وتشكل مشروع السلطة المسنود أميركياً في الضفة الغربية بعد الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧، ولكنه بقي مستتراً بين إسرائيل وكلٍ من مصر في اتفاقية كامب ديفيد التي وقعت عام ١٩٧٨، والمملكة الأردنية في اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤، واقتصر على الدعم الأميركي السنوي العسكري والاقتصادي المباشر، وعبر وكالة التنمية الأميركية "USAID" ومؤسسات أخرى بصورة غير مباشرة، وقد شكل الجانب الاقتصادي في سياق عملية التسوية متلازمة لكل الاتفاقيات الأساسية أو الملحقة بين إسرائيل والعرب، وحافظ على مكونه الجوهري في الاتفاقيات حتى في أوقات الأزمات، وقد يتآكل بعض الوقت أو يكون عرضة للمد والجزر وفقاً لمتغيرات قد لا ترغب فيها إسرائيل أو الإدارة الأميركية ولكن لا يصل لحد القطيعة.

شكل ومضمون السلام الاقتصادي

من التبسيط المخل اختزال السلام الاقتصادي بصيغته الأميركية أو الإسرائيلية في مشاريع اقتصادية مشتركة، أو مخططات تتعلق بالبنية التحتية أو الطاقة، بل هو مفهوم واسع بأهداف بعضها تكتيكية، والبعض الآخر يتعلق برؤى استراتيجية بعيدة المدى، وإن بدا في مظهره العام بمساعدات مادية سنوية مباشرة وبعض المشاريع لاقتصادية المشتركة، إلا أن له أشكالاً أخرى غير مباشرة تتعدى البعد الجغرافي أحيانا، ومن التبسيط أيضاً اعتبار السلام الاقتصادي بماله الأميركي وبمشاريعه الإقليمية الإسرائيلية الطموحة وصفة لتحقيق سلام حقيقي قائم على رد الحقوق ونصرة المظلومين، وإحداث حالة رخاء ورفاهية وازدهار شامل يطاول جميع الأطراف بلا استثناء، وإنما في المحصلة خدمة الأهداف الأميركية وتمكين المشروع الصهيوني في المنطقة، ومن أبرز أشكال السلام الاقتصادي:

– المعونات المالية الأميركية السنوية المباشرة، في شقها العسكري أو الاقتصادي، إذ كان الشق الاقتصادي حاضراً وبقوة في معاهدات التسوية التي وقعها الكيان الإسرائيلي، وفي جزء منه المعونات السنوية، فبمجرد انفضاض مراسيم التوقيع على الاتفاقيات كانت الدبلوماسية الأميركية تستنفر دولياً لجمع أكبر عدد من الدول الداعمة خاصة الأوروبية لمؤتمرات دعم السلام "وتشجيع الأطراف وإقناعها بخيار السلام وثماره"، وعليه تلقت السلطة الفلسطينية مساعدات مالية أميركية مباشرة بمعدل ٦٠ مليون دولار سنوياً في الفترة ١٩٩٤–٢٠٠٠، وارتفعت إلى ٥١٢ مليون دولار في عهد بوش الابن، بينما قفزت في السنة الأولى لباراك أوباما عام ٢٠٠٩ إلى مليار دولار، وارتفعت مجدداً إلى مليار دولار عام ٢٠١٣، قبل أن تتراجع مرة أخرى إلى ٤٩٧ مليون دولار، ثم

سجلت ٥٥٧ مليون دولار عام ٢٠١٥، و٤٥٧ مليون دولار عام ٢٠١٦، و٢٨٥ مليون دولار في السنة الأولى لحكم ترامب، وتوقفت للصفر مع بداية عام ٢٠١٩ في سياق تفعيل آليات الضغط الأميركية لتمرير مخطط تصفية القضية الفلسطينية "صفقة القرن"، أما مصر التي وقعت اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ فقد تلقت معونات ومساعدات أميركية عسكرية سنوية قدرها ١,٣ مليار دولار، ومساعدات اقتصادية بحوالي ٢٥٠ مليون دولار، وفي العام ٢٠١٧ حصلت مصر على ١,٢٣ مليار، خُصص ١,١ مليار للدعم العسكري والأمني، فيما لم تتجاوز المساعدات الخاصة بالتعليم الـ٣٧ مليوناً، والإنسانية ٢٦ مليوناً، بينما بلغ الدعم المخصص للنمو الاقتصادي ٤٥ مليوناً، ووفقاً لـ خدمة أبحاث الكونغرس الأميركي، حصلت مصر على ٦٩ مليار دولار من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٩ حتى الآن.

أما المملكة الأردنية التي وقعت مع إسرائيل على اتفاق وادي عربة عام ١٩٩٤ فقد تلقت عام ٢٠١٧ معونات أميركية بمبلغ ١,٢١ مليار؛ ٥١٠ ملايين لصالح الجوانب العسكرية والأمنية، و٢١٣ مليوناً للموازنة العامة، و١٨٨ مليوناً للخدمات الإنسانية الإغاثية، و٨٢ مليون دولار للتعليم، و٦٠ مليوناً للمجال الصحي، ونظراً لتوتر الأوضاع الداخلية في الأردن في ظل التراجع الاقتصادي وحالة الاضطراب الإقليمي تم تجديد اتفاقية المساعدات عام ٢٠١٨ لمدة خمس سنوات بتشجيع من الكونغرس الأميركي، لتغطي الأعوام من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٢ بقيمة اجمالية ٦,٣٧٥ مليارات دولار.

المعونات المالية المباشرة من خارج الولايات المتحدة، وهي المعونات التي تتلقاها الدول أو الكيانات المعنية من أطراف حليفة للولايات المتحدة، في إطار تفاهمات بين الولايات المتحدة وبين دول أو تكتلات سياسية أو اقتصادية كالاتحاد الأوروبي، وهي المعونات التي لا تمر دون ضوء أخضر أميركي، حتى المساعدات التي تقدم دون تفاهمات مسبقة نظراً لظروف طارئة فهي تتم ربما بإيعاز أميركي أو على الأقل موافقة علنية أو ضمنية، وقد نشط الاتحاد الأوروبي بعد تأسيس السلطة الفلسطينية مباشرة بعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بتقديم مساعدات سنوية مباشرة لخزينة السلطة الفلسطينية في سياق تعاطي دول الاتحاد مع الشق الاقتصادي من التسوية بينما الولايات المتحدة تعاطت مع الجانب السياسي بشكله الطاغي بالإضافة إلى جزء من الاقتصادي، ولا يقتصر الأمر على دول الاتحاد الأوروبي، فقد قدمت دول حليفة للولايات المتحدة مساعدات للسلطة مثل اليابان وكندا وأستراليا ودول أخرى، حتى الدول العربية خاصة الخليجية لا يمكن أن تقدم مساعدات مالية دون الإذن الأميركي.

التسهيلات المالية من المؤسسات المالية الدولية أو من دول بعينها، فقد حصلت الدول المعنية على قروض طويلة وقصيرة الأجل، وودائع، واستثمارات وتسهيلات مالية أخرى من مؤسسات دولية كالبنك الدولي، ومن دول غربية ذات فوائض مالية، وهي أيضاً لا تتم إلا بموافقة أميركية ضمنية أو علنية، فهذه ليست مؤسسات وجمعيات خيرية، والأموال المقدمة أياً كان شكلها أو هدفها هي أدوات لتحقيق أهداف وأجندات سياسية، مثلاً عندما كان الانقلاب في مصر على وشك الانهيار المالي عام ٢٠١٧ وافق البنك الدولي على تقديم قرض بأكثر

من ١٢ مليار دولار على شكل شرائح وضمن شروط معينة تتعلق بالإصلاح الاقتصادي، وهو أيضا لا يتم إلا بعد الموافقة الأميركية.

– المشاريع التي تطرحها إسرائيل أو الولايات المتحدة ذات البعد المحلي أو الإقليمي، والتي تتعلق بمشاريع البنية التحتية، ومشاريع الطاقة وتحلية المياه، والربط الإقليمي بطرق برية وسكك حديدية، أو مشاريع الربط الكهربائي وإمدادات الغاز، أو مشاريع متعددة الأهداف مثل المشروع المشترك لقناة البحرين بين البحر الأحمر والبحر الميت بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية، ويعتبر رئيس الوزراء ورئيس الدولة شمعون بيريز السابق المنظر الأبرز لمشاريع السلام الاقتصادي، فقد أعد مخططاً كاملا عقب اتفاق أوسلو لمشروع إقليمي متكامل اطلق عليه مشروع الشرق الأوسط الجديد، ومشروع إسرائيل كاتس وزير البنية التحتية الإسرائيلي في حكومة نتنياهو الذي يتمحور حول ربط الخليج برياً بإسرائيل من خلال شبكة سكك حديدية إلى مدينة وميناء حيفا على ساحل البحر المتوسط.

وآخر المشاريع الإقليمية التي وجدت لها تطبيقاً على أرض الواقع توقيع الحكومة الأردنية ممثلة بشركة الكهرباء الوطنية، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ اتفاقية مع شركة "نوبل إنيرجي" الأميركية المطورة لحوض البحر المتوسط، لاستيراد الغاز الإسرائيلي بـ١٠ مليارات دولار للـ١٥ سنة القادمة، وتوقيع عقد لبيع الغاز الإسرائيلي إلى مصر في شباط/فبراير ٢٠١٨ بقيمة ١٥ مليار دولار على مدار السنوات العشر القادمة، وتشكيل منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF) في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩، بمشاركة كلٍ من إسرائيل ومصر والأردن وقبرص واليونان وإيطاليا وفلسطين، والذي يهدف حسب ما أعلنته الدول المشاركة إلى "تأمين احتياجات الدول الأعضاء من الطاقة لصالح رفاهية شعوبها، وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية، وبناء بنية جديدة واستخدام البنية التحتية المتاحة.

السلام الاقتصادي والغايات الأساسية

ساد خطاب السلام الأميركي ومعه المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية الداعمة نمط من التعابير والشعارات والمصطلحات التي تحمل من الشكل أكثر من المضمون، وتتغلف بعبارات تحجب الحقيقة وتقدم صورة مغايرة للواقع، فقد سادت شعارات "دعم خطوات بناء الثقة والسلام الحقيقي"، ودعم وإسناد الأطراف لتشجيعها على الانخراط في السلام المنشود، والتأسيس لشرق أوسط جديد يسوده الرخاء والسلام في سياق التعاون الإقليمي، ولكن تبقى الأهداف الحقيقية ومعها المخرجات النهائية هي الأهم، وتبقى الحقائق الشاهدة على غايات هذا السلام هي المعيار، ومن التجربة طوال السنوات الماضية من عمر السلام الاقتصادي يتضح أهم الأهداف الحقيقية:

– دعم اتفاقيات التسوية وتوفير أسباب الديمومة والصمود أمام رياح التغيير العاتية التي قد تهب في أي صحوة للشعوب العربية الرافضة لصيغة السلام الأميركي الإسرائيلي، ومن الثابت أن اتفاقيات التسوية الأميركية هي بالأساس لصالح إسرائيل ولمشروعها الاستيطاني الاستعماري، وهدفت إلى ترسيخ مكانة إسرائيل في المنطقة

كقوة مهيمنة، وادماجها كدولة طبيعية في المحيط العربي تمارس التطبيع وتمد جسور العلاقات الاقتصادية والأمنية والسياسية بما يخدم مشروعها الاستعماري.

– تعزيز الاتكالية والاعتماد على الآخرين وتثبيط روح المبادرة، واستبدال قيم العمل والإنتاجية والابداع بقيم التكاسل والنكوص، كما تهدف كما في الحالة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو مباشرة، وفي بعض المناطق كما في الضفة الغربية بعد عام ٢٠٠٧ إلى خلق أولويات واهتمامات مصلحية لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني بعيداً عن الهم الوطني العام، وإيجاد نمط معيشي معين يصعب الفكاك منه ويجعل من الصعب التخلي عنه في وقت تحتاج فيه القضية الوطنية إلى روح ثورية متقدة تعلي من قيم التضحية والبذل والعطاء.

– تشكل طبقة سياسية مميزة متحالفة مع طبقة موازية من رجال الأعمال، تجتمع على منافع مشتركة ومصالح متشابكة، تتحول مع الوقت إلى طبقة منتفعة انتهازية فاسدة تتقاطع مصالحها مع مصالح وتوجهات الدول والهيئات المانحة والتي بالضرورة تصب في خدمة دولة الاحتلال وفي مخططاتها لترسيخ مكانتها وتحولها إلى دولة طبيعية مركزية في المنطقة، ومع المصالح المتراكمة والسلوك الانتهازي يصبح من السهل على الولايات المتحدة رأس الحربة في مشاريع السلام الاقتصادي وحليفتها إسرائيل تطويع هذه الطبقة وجرها إلى مربع السلام المزعوم بروح مصلحية انتهازية منزوعة من الروح الوطنية.

– توفير أدوات ضغط مالية واقتصادية فعالة لدى الدول والمؤسسات المانحة وبالتحديد الولايات المتحدة يتم توظيفها لتحقيق أهداف سياسية حينما يحين وقتها، فالبنك الدولي ووزارة الخارجية الأميركية ولجان الكونغرس المسؤولة عن إقرار المساعدات الخارجية ليست جمعيات خيرية، وليس في اهتماماتها معاناة الشعب الفلسطيني ولا الشعوب العربية، بل لخدمة الأجندة الأميركية الإسرائيلية التي تتموضع على النقيض من مصالح وطموحات الشعوب العربية وقضيتها المركزية العادلة القضية الفلسطينية، ولطالما فعلت الإدارة الأميركية أدواتها الاقتصادية للضغط على القيادة الفلسطينية وآخرها قطع كل أشكال الدعم الأميركي المباشر للسلطة الفلسطينية والإنسانية عبر "USAID" والمعونات السنوية لأونروا الخاصة باللاجئين الفلسطينيين والتي تقدر بـ ٣٦٠ مليون دولار، وذلك بعد رفض السلطة الفلسطينية التعاطي مع مخطط ما يسمى بصفقة القرن.

من الواضح أن السلام الاقتصادي هو مكون أساسي في صيغة التسويات الأميركية الإسرائيلية مع العرب والفلسطينيين وهو يخدم الشق السياسي ولا يشكل بديلاً عنه، ومن التجربة يتضح أن السلام الاقتصادي بمكوناته المالية ومشاريعه المحلية والإقليمية لم يقدم إلا القليل للقضايا العربية المصيرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ولم يخدم سوى المشروع الإسرائيلي في ترسيخ وجوده في المنطقة وفي حملات التطبيع المبرمجة، وفي تشكل طبقة انتهازية فاسدة تخلت عن قيم الولاء والانتماء، وقبلت طواعية التساوق مع المشاريع الأميركية الإسرائيلية المشبوهة.

الخيارات الفلسطينية في مواجهة السلام الاقتصادي

محمد عبد القادر . العربي الجديد . (ملحق فلسطين) . ٢٠١٩/٢/٢٣

تمضي واشنطن قدمًا في تنفيذ مشروعها الموسوم بصفقة القرن مغلفة إياها بالسلام الاقتصادي، وهي منذ تولي الرئيس الأميركي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة وإعلانه عن صفقة القرن وتبنيه خطط السلام الاقتصادي لم تتوقف عن إرسال الخبراء والسياسيين والسفراء في بعثات مكوكية إلى منطقة الشرق الأوسط وعدد من دول العالم المختلفة لجس النبض واستطلاع المواقف وتجنيد المناصرين لدعم سياستها الجديدة، ورغم أنه حتى اللحظة لم يتم الإعلان بشكل رسمي عن فحوى تفاصيل الصفقة رسميا، إلا أن مراميها وخطوطها العريضة واضحة وبائنة بشكل لا ضبابية فيه، فهي تسعى لتصفية القضية الفلسطينية وفق رؤية جديدة عنوانها التنمية الاقتصادية والإنسانية ولا تشمل تلك الرؤية إقامة دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ عاصمتها القدس الشرقية، ولا عودة ولا تعويض للاجئين ولا حتى تحقيق لأدنى الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة بالإجماع الأممي والقانون الدولي، هذا على الجانب الفلسطيني، أما ما يتعلق منها بالعلاقات العربية الإسرائيلية فتسعى السياسة الأميركية الجديدة إلى توفير مرقد مريح لدولة الاحتلال الإسرائيلي تحت ضوء الشمس في معظم العواصم العربية إن لم يكن كلها، وتشريع التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين إسرائيل والأنظمة العربية، وفتح باب التطبيع بكافة مجالاته وأشكاله على مصراعيه مع دولة الاحتلال، على قاعدة المصالح المشتركة والتعاون ضد ما يسمى التهديد الإيراني من دون إنجاز شيء من الحقوق الفلسطينية التي وضعت كشرط للسلام مع إسرائيل في مبادرة السلام العربية، ويمكن اعتبار ذلك أنه من أشد المخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية حيث لا شيء أكثر إضرارًا بها من رفع الدعم العربي عنها وفصلها عن عمقها العربي والإسلامي، وقد كشف مؤتمر وارسو للسلام الاقتصادي الكثير من سوءة العرب وقدم أيضًا الكثير لإسرائيل، ويمكن اعتبار المؤتمر مقدمة افتتاحية لتنفيذ صفقة القرن تحت غطاء الاقتصاد والصفقات التنموية والإنسانية.

يدرك الفلسطينيون بالطبع مدى الخطر الذي يحدق بقضيتهم ويدركون مدى الضرر الذي يمكن أن يلحق بحقوقهم وثوابتهم في حال نجحت واشنطن في تحويل مسار السلام من السياسي إلى الاقتصادي، لكنهم ومع ذلك لم يتجهزوا بما يكفي من التدابير اللازمة لحماية قضيتهم ولم يأخذوا بما يجب عليهم الأخذ به لصد الهجمة والتخفيف من آثارها، فالحديث الدائر والوقائع الجارية تدلل على أن القضية الفلسطينية تواجه خطرًا حقيقيًا على وجودها واستهدافًا مباشرًا لأركانها الأساسية ومحاولات متقدمة لإسقاط الحقوق الفلسطينية وشطبها من أجندة الصراع، وليس مجرد مضايقات يمكن أن تنجلي ولا منعطفات يمكن تجاوزها، مما يعني ضياع الأرض والمقدسات وذهاب التضحيات والدماء والآهات والعذابات الفلسطينية هدرًا وبلا ثمن.

لم يتزحزح الموقف الفلسطيني عن مربع الرفض والتنديد إلى مربع الفعل السياسي المؤثر والمجدي لإفشال المخططات الأميركية، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ضعف الطرف الفلسطيني وقلة الوسائل المتاحة وضيق المساحة التي يمكن له المناورة فيها، سواء على مستوى السلطة الوطنية الفلسطينية أو منظمة التحرير والأحزاب

والتنظيمات الفلسطينية المختلفة، وضرورة أن تكون الإجراءات الفلسطينية مستطاعة وتستميل شعوب العالم وتتماشى مع روح القوانين الدولية إذ إن الكثير من الإجراءات يمكن أن تفشل لعدم واقعيتها ولمثاليتها العالية أو استحالة تنفيذها، فليس مطلوبًا من الفلسطينيين صناعة المعجزات إنما إدامة المحاولة بلا يأس وطرق كل الأبواب ودق كل الجدران بقوة وعزيمة، وأن يحسنوا استخدام كل وسيلة متوفرة وتسخيرها لتصب في صالحهم ابتداءً من الجهود الدبلوماسية والسياسية وليس انتهاءً بالفعاليات الشعبية والجماهيرية.

للمناورة السياسية والمراوغة واللعب على وتر الوقت في أمر كهذا دور مهم جدًا، وإن توفر للطرف الفلسطيني فرصة ذلك في ما يخص صفقة القرن أو السلام الاقتصادي على وجه العموم فليفعل وليحسن استغلالها لمصلحة قضيته، وهو بذلك يمكن أن يحقق الحد المعقول من الآمال والطموحات الفلسطينية أو أن يكسب على أقل الاحتمالات عامل الوقت ريثما تتغير الظروف أو تطرأ تغيرات على الواقع فيميل لناحية المصالح الفلسطينية أو يكبح جماح الهجمة ولو قليلًا كما حدث أعقاب قضية اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي، مع ضرورة التحرك في كل الاتجاهات في وقت واحد لكسب الأصدقاء وحشد المتضامنين والمناصرين من دول العالم، خاصة تلك التي يمكن أن تناوئ الإرادة الأميركية وتتصدى لها عبر المنابر والبرلمانات السياسية الدبلوماسية، وإن كان من مأخذ في رفض السلطة الوطنية الفلسطينية لمشاريع السلام الأميركية لأنها لا تستجيب لحقوق الشعب الفلسطيني في الحدود الدنيا، قد وفّر لإسرائيل حجة وذريعة تكسب بها تعاطف المجتمع الدولي وتمكنها من التهام الأرض وتغير الوقائع والإمعان في التنكر للحقوق الفلسطينية، وتعزز من مضيها قدمًا في نسج العلاقات مع أطراف عربية وعالمية بذريعة أن الفلسطينيين يرفضون كل شيء ولا يرغبون في التقدم في مسيرة السلام، وكان من المفترض ألا تحدث القطيعة بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة إنما أن تفرض نفسها عليها لتكون شريكًا في التخطيط للمرحلة المقبلة علها تنجح في اللعب على المتناقضات والاستفادة من التحالفات الإقليمية المتباينة بما يمكنها من اقتناص مصالحها من بين أنياب هذه التحالفات، بدلًا من تركها تخطط للفلسطينيين كما يحلو لها ويتوافق مع مصالحها، خصوصًا أن إمكانية الانسحاب متوفرة في أي وقت، ولن تعجز حينها السلطة عن إيجاد مبررات منطقية لذلك.

لا يمكن بحال من الأحوال أن يستطيع طرف فلسطيني مهما كانت قوته وعلاقاته ووزنه الإقليمي أن يتصدى المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية ولا أن يواجه الإرادة الإسرائيلية والأميركية منفردًا، ولن تتطوع دول العالم للتحالف معه ومناصرته لتحصيل حقوقه حتى إن أقروا بمشروعيتها وأحقيتها، وهذا يحتم على الفلسطينيين أن ينجزوا مصالحتهم الداخلية، وأن يجبر الكسر الحاصل في عنق الوطن، فقد أضر الانقسام بالفلسطينيين أكثر مما يمكن للقضية تحمله، وقدمهم لقمة سائغة للاحتلال الذي وجد في فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية نقطة إيجابية لصالحه استغلها أفضل استغلال وعمل على ترسيخها وتعميقها حتى يصلا إلى الانفصال التام بينهما، فيستطيع حينها أن يتعامل مع كل منهما على انفراد وبشكل مستقل عن الآخر، وقد اهترأت الألسنة وذابت الأقلام وهي تكتب عن ضرورة إنهاء الانقسام واستعادة اللُحمة الوطنية الفلسطينية.

يجب في حال لم تفلح جهود المصالحة ولم يتم تحقيق التوافق، أن تُشكل القيادة الفلسطينية ائتلافا فلسطينيا يجمع تحت ظلاله الأحزاب الفلسطينية والهيئات والمؤسسات الوطنية والشخصيات الاعتبارية، يتجاوز الأجندات الحزبية والمصالح الفئوية وينطلق متسلحًا بشرعية منظمة التحرير كجهة يعترف بها العالم ويتعامل معها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وليس من الضروري وفقًا لذلك انضمامهم لها إنما الهدف هو تجاوز نقاط الاختلاف الداخلي والتوجه للعالم بفريق واحد ولسان واحد وخطة واحدة ينصهر الجميع في بوتقتها ويسخر لها طاقاته وإمكاناته ويدعمها بموارده وخبراته، وذلك انطلاقًا من الحرص على القضية الفلسطينية وحماية لها مما تتعرض له من هزات توشك أن تُسقط بنيانها.

إن أكبر مأخذ يمكن أن يسجل على الفلسطينيين أنهم لم يبلوروا مشروعًا فلسطينيًا للتسوية السلمية يراعي الحقوق الفلسطينية ويتوافق مع الرؤية الدولية وينسجم مع قواعد السلام العالمية، وعرضه على الدول المختلفة وتسويقه واجتذاب المناصرين له، ولو أنهم فعلوا ذلك وأحسنوا إخراجه وترويجه لكان الواقع الفلسطيني بالتأكيد في حال أفضل مما هو عليه ولتحول الفلسطينيون من موقف الدفاع السلبي عن الحقوق إلى الدفاع الإيجابي المقرون بمشروع ينافس المشاريع الخارجية.

يمكن للجاليات الفلسطينية والعربية في الغرب أن تؤدي دورًا مهمًا ورائدًا في إفشال وإعاقة خطط السلام الاقتصادي المضرة بالفلسطينيين وحقوقهم وذلك لمقدرتها على الاحتكاك المباشر بالجمهور الأوروبي والغربي وإمكانية تحريكه للضغط على حكوماته من خلال إقناعه بحقوق الشعب الفلسطيني وإفهامه ما يمارس ضد الفلسطينيين من قمع وإرهاب، ومن المتوقع أن يربك تحرك الشارع الغربي الحسابات الأميركية أكثر مما يربكه تحرك الشارع الفلسطيني والعربي في حال أُحسن إبراز ما نصت عليه الشرائع والمواثيق الدولية من حقوق للفلسطينيين تتجاهلها وتتجاوزها مبادرات السلام الاقتصادي وصفقة القرن، إذ أن المواطن الغربي أقدر على فهم القضايا من خلال القوانين والشرائع الدولية وتزداد دافعيته للمشاركة والضغط حينما يجد أن ما يدافع عنه يتعلق بمبادئه الديمقراطية.

وفي سياق المسارات الفلسطينية التي يجب سلوكها من أجل إحباط محاولات تمرير السلام الاقتصادي وإسقاط محاولات فرضه على أرض الواقع تبرز أهمية حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات الـ BDS، والتي أثبتت جدارتها في إزعاج كيان الاحتلال الإسرائيلي والتضييق عليه وتهديد مصالحه في الغرب والعالم الحر، وإن كانت إسرائيل تتضرر من شيء فإن على الفلسطينيين أن يأخذوا به وأن يدعموه ويعززوا من قوته حتى وإن كانت نتائجه ضعيفة أو بعيدة الأمد، ويتحتم على الفلسطينيين الانتباه وتدارك الأمر واستباق الهجمة على قضيتهم وحقوقهم، حتى لا تضيع وتشطب على حين غفلة منهم.

بوابة إنفاذ صفقة القرن

محمد ريان . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٠١٩/٢/٢٣

تسعى الإدارة الأميركية بجهود حثيثة ومتتابعة إلى إنفاذ صفقة القرن التي أطلت برأسها بعد تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة، وما زالت الصفقة حتى اللحظة مجهولة المعالم والتفاصيل، وقد باءت المحاولات الأميركية في فرض صفقة القرن على القيادة الفلسطينية بالفشل، ولم تتمكن تلك المحاولات رغم ما تمتعت به من مباركة ودعم من قبل بعض الأنظمة العربية وتحذير في الوقت ذاته للفلسطينيين من عواقب تفويت الفرصة، من اجتذاب الطرف الفلسطيني تحت جناحهم لمسايرتهم في إنجاز الصفقة وإنفاذ ما تصبو إليه من مخططات تهدف في نهايتها إلى تصفية القضية الفلسطينية سياسيًا وسلخها عن عُمقها وبُعدها العربي وإسقاط حل الدولتين.

آمال ترامب اصطدمت بالرفض الفلسطيني المطلق لصفقة القرن على المستوى الشعبي والفصائلي والمستوى السياسي الرسمي المُصر على عدم التعامل أو التعاطي مع الإدارة الأميركية التي ابتعدت عن "الحياد والنزاهة" في إدارة تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل فج، لتصطف إلى جانب المصالح الإسرائيلية، مبتدئة ذلك بإعلان القدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل السفارة الأميركية إليها، لتزيح بذلك القدس من أبجديات الصراع، ثم قطع المعونات والمساعدات عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في محاولة لشطب حق العودة.

الرفض الفلسطيني لصفقة القرن وعدم انسياق السلطة الفلسطينية مع الرغبة الأميركية والإحجام عن التجاوب مع الضغوطات العربية، دفع الإدارة الأميركية إلى تدشين مسارين مهمين في إنفاذ الصفقة، الأول منهما هو التضييق على السلطة ووقف الدعم المالي والسياسي المقدم لها والتحريض عليها وعلى الرئيس محمود عباس لدفعه إلى الموافقة على الصفقة، إضافة إلى إغلاق مقر منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، والمسار الثاني هو البحث عن أبواب أخرى تتمكن من خلالها هذه الإدارة المتصهينة من إنفاذ صفقة القرن وتدشينها على أرض الواقع من خلال تحشيد الدعم والتأييد العالمي لها وتشكيل محور إقليمي ضاغط على الفلسطينيين خصوصًا، لتحريك المياه الراكدة وتمرير الصفقة، فكان مؤتمر وارسو في بولندا، والذي جاء تحت عنوان السلام والأمن في الشرق الأوسط، محاولة جادة ونقطة ارتكاز مهمة تتقدم من خلالها الإدارة الأميركية خطوة إلى الأمام في اتجاه الصفقة تحت غطاء السلام الاقتصادي. وقد دَفعت واشنطن بثقلها لإنجاح المؤتمر من خلال مشاركة نائب الرئيس الأميركي مايك بنس ووزير الخارجية مايك بومبيو وطاقم الإدارة الأميركية المشرف على عملية السلام ممثلًا بكل من جاريد كوشنر وجيسون غرينبلات، ولهذا التمثيل الرفيع دلالة واضحة على مدى إصرار الإدارة الأميركية على طرح موضوع السلام الاقتصادي بقوة لدفع القوى العالمية لتبني صفقة القرن، خصوصًا تلك التي لها تحفظات على الصفقة، إلا أن عدم حضور السلطة للمؤتمر ورفضها بالأساس لدعوة الحضور التي وجهت إليها، وإعلانها عدم الاعتراف بأي من مخرجات المؤتمر ومقرراته، قَطع الطريق على الولايات المتحدة في

إمكانية تحقيق أهداف المؤتمر وخفض من سقف توقعات منظميه في إمكانية الخروج بقرارات وازنة تتعلق بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ويمكن أن يفهم من جلسات المؤتمر الرسمية وغير الرسمية التي كانت تجري بشكل جانبي بين أعضاء الدول المشاركة أن الهدف من مؤتمر وارسو هو تدشين الخطوات العملية لصفقة القرن عبر بوابة السلام الاقتصادي وأن وظيفته الأساسية هي ترتيب آليات تطبيق تلك الخطوات بعيدًا عن السلام السياسي والتزاماته وطاولة التفاوض واستحقاقاتها. وتدلل المؤشرات على جدية الإدارة الأميركية في إعلان الصفقة، والواقع الميداني الفلسطيني يؤكد أيضًا أن خطوات عديدة من الصفقة قد تم تنفيذها بشكل فعلي على الأرض رغم رفضها واستنكارها وعدم الاعتراف بها من قبل الطرف الفلسطيني. وأبرز تلك الخطوات موضوع القدس واللاجئين والعلاقات العربية الإسرائيلية الدافئة والزيارات المتبادلة بشكل سري بين تل أبيب وعواصم عربية.

فكرة السلام الاقتصادي ليست جديدة وإن كانت آليات استخدامها هذه المرة هي الجديدة، إلا أن جذورها تعود إلى حزب العمل الإسرائيلي الذي وضع رؤية وتصورًا لعملية التسوية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي تحت شعار عملية السلام والتعاون الاقتصادي في إطار مشروع بناء إقليمي جديد في الشرق الأوسط، وقد روج للفكرة ونظّر لها شمعون بيرس حينما كان يشغل منصب وزير الخارجية الإسرائيلي، وروجها أيضًا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، تحت مسمى السلام الاقتصادي، ودعا إليها كذلك جون كيري وزير الخارجية الأميركي عام ٢٠١٤، وذلك في منتدى دافوس في البحر الميت.

وسائل إعلامية مختلفة تحدثت عن نية جيسون غرينبلات، مبعوث ترامب، وصهره جاريد كوشنر، القيام بجولة في عدد من دول المنطقة في نهاية الشهر الجاري لوضع ترتيبات تخص صفقة القرن، وقد استبقت تلك الجولة بسلسلة من التصريحات بهذا الخصوص، فيما صرح مسؤولون أميركيون بأن خطة صفقة القرن جاهزة وأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد اطلع عليها وأُعجب بمعاييرها. وبناءً على ما رَشح من تسريبات وتصريحات عن صفقة القرن، فإنها ترتكز بشكل أساسي على الجوانب الاقتصادية في التعاطي مع القضية الفلسطينية، وتجردها من بعدها السياسي والاجتماعي والأخلاقي، وحصر أبعادها في أنها مشكلات إنسانية وقضايا حياتية. وتعزز الصفقة النظر للشعب الفلسطيني على أساس أنه مجموعة من الأفراد وليس شعبا له حقوقه وكيانه وحضارته وثقافته. وتسعى الصفقة إلى تحسين الظروف الاقتصادية للفلسطينيين، خصوصًا في قطاع غزة، وتنمية اقتصادهم من خلال مشاريع تنموية ضخمة تمول دوليًا وإقليميًا من قبل دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية، وتشمل تقديم تسهيلات للاقتصاد الفلسطيني تُمكنه من ولوج آفاق جديدة كانت مغلقة أمامه، مع تجاهل وتهميش الحقوق الفلسطينية المشروعة.

تلبي صفقة القرن والسلام الاقتصادي المصالح والمطامع الإسرائيلية وتُشَرّع ما قامت به إسرائيل من أعمال وتغييرات غير قانونية واستيطانية مخالفة للقانون الدولي، هذا إضافة لما تمثله من تجاهل لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمبادرة العربية للسلام، وعملها على إزالة عقبة القضية الفلسطينية من أمام التطبيع العربي

الإسرائيلي، ورفع الحرج عن التحالف العلني بين أنظمة عربية وإسرائيل، وتُشرع الأبواب أمام التطبيع الاجتماعي والشعبي ودمج إسرائيل في المنطقة كجزء مهم وأساسي منها دون أن تعكر القضية الفلسطينية الأجواء والمواقف. قد لا تستطيع الإدارة الأميركية فرض صفقة القرن بالطريقة التي تشتهيها على الفلسطينيين وقد تُحبَط آمالها في أن تنجح خُدعة السلام الاقتصادي في استدراج القيادة الفلسطينية للموافقة على الصفقة طمعًا في الامتيازات الاقتصادية والمالية السخية التي وعدت بها في حال وافقت عليها، وإذا استطاع الفلسطينيون بأحزابهم وأطيافهم كافة أن يحافظوا على موقفهم الرافض واستطاعوا الصمود في وجه العنجهية الأميركية والتواطؤ العربي فإنهم بذلك سيسقطون صفقة القرن وسيذهبون بالأحلام الأميركية في شق طريق الصفقة عبر السلام الاقتصادي أدراج الرياح، لكن ليس من المستبعد وفي ظل هذا الانهزام العربي والتهاوي المهيب في المواقف العربية، أن تمرر الصفقة في ما يخص العلاقات العربية الإسرائيلية دون أن تتم تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أولًا، ودون أن تتحقق أي من الحقوق الفلسطينية، وستبقى الحالة الفلسطينية تراوح مكانها دون تقدم، بل وستزداد ظروف الفلسطينيين سوءًا، لكن ذلك بالنسبة إليهم أفضل ألف مرة من المساومة على القدس وحقوقهم المشروعة مقابل حزمة من المشاريع الإنسانية والامتيازات الاقتصادية والمالية.

زفة نتنياهو في وارسو.. ما الذي جرى ويجري؟

ياسر الزعاترة ـ العرب القطرية ـ ٢٠١٩/٢/٢٣

في وارسو، ظهر نتنياهو كأنه العريس الذي أقيم العرس لأجله، بينما كان الآخرون بمثابة «الكومبارس» الذي جيء بهم لإكمال المشهد والديكور.

والحال أن من يتابع خطاب نتنياهو في العامين الأخيرين، لن يجد في تصريحاته شيئاً أكثر أهمية وتكراراً من الحديث عن التطبيع السري والعلني مع الدول العربية، وقد بات يستخدم هذا الخطاب في سياق الحشد الداخلي أمام خصومه، والآن في سياق الحملة الانتخابية.

بل إنه في كثير من الأحيان يتعمّد إعطاء انطباع أكبر من الحقيقة عن موجات التطبيع، ليس فقط لأن ذلك جزء من دعايته، بل أيضاً لأنه يعتقد أن مثل هذا الخطاب يشجّع المترددين من العرب على ولوج الباب الذي سبقهم إليه آخرون.

في المظهر الأولي، كان على مؤتمر وارسو أن يكون مخصصاً للمواجهة مع إيران، لكنه تحوّل إلى زفة لنتنياهو، ومدخلاً للعبة تصفية القضية الفلسطينية.

نفتح قوساً هنا كي نشير إلى أن المطاردة الأميركية لإيران لا تتعلق بحال بملف اشتباكها مع المحيط العربي في سوريا واليمن والعراق، بل بموقفها وخطابها حيال الكيان الصهيوني.

ولو تجاهل العرب هذا المؤتمر وسواه من النشاطات الأميركية ضد إيران، لما تغير الموقف قيد أنملة، والمطلوب بالطبع هو برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني بجانب موقف إيران من الكيان الصهيوني وخطابها.

ونعلم أن حرص الصهاينة على بقاء ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة لصالحهم لا يتعلق بإيران وحسب، بل يشمل حتى «المعتدلين» وفق التعبير السائد، وما اعتراضاتهم على ما قيل إنه برنامج سعودي «نووي»، وآخر للصواريخ البالستية سوى دليل على ذلك، الأمر الذي ينطبق على مصر وأي طرف عربي آخر.

قلنا وسنظل نقول، إن التدقيق فيما يجري في المنطقة منذ الإطاحة بالربيع العربي عبر الثورة المضادة، ومن ثم تحويل سوريا إلى ثقب أسود يستنزف الجميع، عبر الضغط لحرمان الثوار من السلاح النوعي القادر على الحسم، وصولاً إلى العقوبات على إيران، إنما يستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وتحقيق ما عجز عنه الصهاينة بعد أوسلو، وبعد غزو العراق.

لذلك تحوّل برنامج مؤتمر وارسو من مطاردة إيران – وهو برنامج يمضي وفق المخطط له، وإن لم يحقق النجاح الذي تريده واشنطن في ظل تحفظ أوروبي على العقوبات– إلى العمل من أجل تصفية القضية الفلسطينية.

وما التسريبات اليومية بشأن «صفقة القرن» التي سبقت المؤتمر، سوى دليل على ذلك، فضلاً عن برنامج كوشنر وجرينبلات الذي سيتبعه من خلال جولة في دول الخليج هدفها حشد الدعم للسلطة الفلسطينية اقتصادياً، ما يعني دفع كلفة عملية تصفية القضية الفلسطينية من جيوب العرب.

يحدث ذلك لأن البرنامج الوحيد المتاح راهناً للتصفية لا يتعلق بالصفقة التي يتم الحديث عنها، أي التصفية النهائية بتوقيع الجميع، بل بتصفية التفافية، وقد قال نتنياهو في وارسو، إن إمكانية إيجاد حلّ نهائي للصراع لا تبدو متوفرة، والحل هو التطبيع قبل السلام.

معنى ذلك بكل وضوح هو تطبيع عربي واسع النطاق، مع تحسينات اقتصادية وبعض اللوجيستية على وضع الحكم الذاتي القائم، من دون الحاجة إلى توقيع على تنازل عن القدس، وهو «السلام الاقتصادي» وفق تعبير نتنياهو، وحين يحدث ذلك سيتحول المؤقت إلى دائم، وتنتهي القضية وفق مخططهم.

تصفية تنتهي بحكم ذاتي على أجزاء من الضفة الغربية بدون القدس، وبدون سيادة، وبلا عودة للاجئين، أي من دون تنازل عن أي شبر من فلسطين، باستثناء قطاع غزة –ليس جزءاً من «يهودا والسامرة» كما يسمونها– بل مجرد تخلص من عبء إدارة السكان وحسب.

إنها مؤامرة كبرى تستهدف القضية الفلسطينية، يشارك فيها بعض العرب، لكنها ستنتهي إلى الفشل، رغم أن سياسة عباس هي ما يمنحها فرص النجاح بتكريس سلطة في خدمة الاحتلال.

نقول ذلك لأن الشعب الفلسطيني لن يمررها وسينتفض في مواجهتها، كما أن الأمة لن تقبل بتصفية قضيتها المركزية، بل ربما كان هذا التساقط في الأقنعة جزءاً مهماً من ترتيبات المرحلة الجديدة.

لا يدرك ترامب وكوشنر ونتنياهو ومعهم بعض مراهقي العرب، أن لهذا الشعب ولهذه الأمة تاريخاً عريقاً في مواجهة التآمر والعدوان، لكنهم سيدركون ذلك في زمن لن يكون بعيداً بإذن الله.

وارسو وحلم الشرق الأوسط الإسرائيلي

علاء بيومي . العربي الجديد . ٢٠١٩/٢/٢٤

خلال مشاركتهما في مؤتمر وارسو لتعزيز الأمن والسلام في الشرق الأوسط، والذي عقد منتصف شهر فبراير/ شباط الجاري برعاية أميركية، وصف مايك بنس، نائب الرئيس الأميركي، المؤتمر بأنه بداية "عهد جديد"، ووصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بأنه "نقطة تحول تاريخية". وتذكّر هذه التصريحات بتحولاتٍ كبرى شهدتها المنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وتحديدا منذ انطلاق مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية في أوائل التسعينيات. حيث دأب بعض مسؤولين أميركيين وإسرائيليين على وصف تلك التحولات بأنها بدايات "شرق أوسط جديد" سيغير وجه المنطقة، وينهي الخصومة بين العرب وإسرائيل، ويضع الدول العربية الحليفة مع أميركا في معسكرٍ واحد مع إسرائيل ضد خصومهما.

في أوائل التسعينيات، ردّد مسؤولون إسرائيليون، ومنهم شيمون بيريز، المصطلح للتبشير بشرق أوسط جديد أكثر قبولا بإسرائيل بعد عملية السلام. وفي ٢٠٠٦، ردّدت وزيرة الخارجية الأميركية، كونداليزا رايس، المصطلح نفسه مبشّرة بشرق أوسط جديد، يضم الدول الحليفة مع أميركا وإسرائيل والعراق، بعد أن غزته أميركا في ٢٠٠٣. وفي الحالتين، كانت الدعوة أميركية– إسرائيلية بالأساس، تهدف إلى إعادة بناء المنطقة وفقا لتصور أميركي – إسرائيلي، يقدّم مصالح البلدين، ويفرض على النظم العربية القبول بإسرائيل تحت الضغط الأميركي في مرحلة القطبية الأحادية، وفي غياب أي تأثيرٍ يذكر للقطب الروسي، وتحت تبريراتٍ مختلفة كتحقيق السلام أو محاربة الإرهاب.

مبرّر السلام استخدمته أميركا في أوائل التسعينيات، للضغط على العرب للقبول بإسرائيل في مقابل إحداث تقدم في المفاوضات، والتي توقفت مع صعود قوة اليمين الإسرائيلي، وتفضيله الحلول الأحادية على تقديم أي تنازلات للفلسطينيين. أما "الشرق الأوسط الجديد" الذي نادى به الرئيس الأسبق، جورج بوش، فقد ارتبط بحروبه في المنطقة، بعد أحداث "١١سبتمبر" في العام ٢٠٠١، وحربه على الإرهاب. حيث غزا العراق، وطالب الدول العربية بالإصلاح السياسي. ولكن سرعان ما تراجع، بسبب أخطائه في العراق، وصعود التيارات الدينية في الانتخابات التي شهدتها المنطقة في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وتمدّد إيران في العراق.

ويبدو حديث نتنياهو وبنس، في وارسو، عن "العصر الجديد" و"التحول التاريخي"، مشابها للدعوتين السابقتين، فهو ينطلق من المصالح الأميركية – الإسرائيلية، ويدور حول حلم بناء تحالف إقليمي يضم النظم العربية الحليفة مع أميركا وإسرائيل، في مواجهة خصومهما (إيران حاليا).

ولعل الجديد هنا أن الدعوة هذه تأتي بعد ثماني سنوات من الإعلان عن "شرق أوسط جديد"، مغايرٍ للذي روجته أميركا وإسرائيل منذ أوائل التسعينيات، ففي الثلاثين من يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، صدرت صحيفتا معاريف ويديعوت أحرنوت الإسرائيليتان بعنوان رئيسي، وهو "الشرق الأوسط الجديد"، من دون تنسيق مسبق، في الإشارة

إلى ما يجري في مصر بعد انتفاضة المصريين ضد نظام مبارك. ("نيويورك تايمز" ٣١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١).

في ذلك الحين، حذرت الصحف الإسرائيلية من طوفانٍ يجتاح المنطقة، بسبب ثورات الشعوب العربية، ورأت إسرائيل الرسمية في تلك الثورات تهديدا تاريخيا لمصالحها ينذر بانهيار استراتيجيتها الإقليمية، القائمة منذ توقيع معاهدة السلام مع مصر في نهاية السبعينيات، والتي تقوم على السلام البارد مع النظم الاستبدادية العربية الحليفة لأميركا، وسمح لها بالتركيز على التهديدات الصغيرة والبعيدة لأمنها، فبدلا من الانشغال بحرب مع مصر أو غيرها من دول الطوق، استطاعت إسرائيل التركيز على الصراع مع جماعاتٍ صغيرةٍ، مثل حركة حماس وحزب الله، ودولة بعيدة كإيران.

رأت إسرائيل في انتشار الحرية والديمقراطية في الدول العربية تهديدا بشرق أوسط جديد، تحصل فيه الشعوب العربية على حقوقها، فتطالب بتطبيق العدالة والمساواة في الداخل والخارج، ومن ثم ترفض الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني. لذا تحالفت إسرائيل مع قوى الثورة المضادة، وخصوصا في الخليج العربي (السعودية والإمارات)، والمؤسسات الأمنية الحامية للنظم القديمة، كالجيش المصري، لإسقاط "الشرق الأوسط الجديد" الذي بشّرت به الثورات العربية.

وفي هذا السياق، يبدو مؤتمر وارسو محاولة أميركية – إسرائيلية لإحياء حلم "الشرق الأوسط الجديد"، ولو بدا أكثر تشدّدا من أي وقت مضى، بعد أن نقلت أميركا سفارتها إلى القدس المحتلة، وقطعت مساعداتها عن الفلسطينيين، مستفيدةً من حالة الرعب الوجودي التي تعيشها نظم الثورات المضادة منذ الربيع العربي، والتي تبدو حريصةً على رد الجميل لإسرائيل ولليمين الأميركي المتشدّد، بعد مساعدتهم في القضاء على الثورات.

لم تعد الولايات المتحدة في وارسو العرب بأي تقدّم في مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل كان المؤتمر محاولةً لعزل الفلسطينيين، وإشعارهم بأنهم لم يعودوا أولوية للنظم العربية، كما ركز دينيس روس، مفاوض السلام الأميركي السابق، في تغريداتٍ له من داخل المؤتمر. ولم تطالب أميركا في وارسو النظم العربية بأي إصلاحاتٍ سياسيةٍ، كما فعلت في ٢٠٠٦، بل عقد المؤتمر في بولندا، والتي تعاني ديمقراطيا. لذا بدا ما حدث في وارسو أبعد ما يكون عن تحالفٍ قائم على القيم والمؤسسات المشتركة. في المقابل، بدا وكأنه تحالفٌ مصلحيٌّ غير دائم، جمعت فيه إدارة ترامب مجموعة من حلفائها على هدفٍ تريد تحقيقه، بغض النظر عن مصالح أعضاء التحالف نفسه. ولذا شاركت دول الخليج في المؤتمر، من دون حل أزمة حصار قطر، وشاركت النظم العربية في المؤتمر من دون مخاطبة أزماتها الداخلية المختلفة، وشاركت إسرائيل في المؤتمر من دون أي حديث جاد عن متطلبات السلام. وفي المقابل، تسابقت دول الثورة المضادة إلى التعبير عن دعمها للمؤتمر لتطابقه مع رؤاها، فهي أيضا ترحب بشرق أوسط جديد، يعادي الديمقراطية، ومشغول بمحاربة الجماعات الدينية، وإيران بدلا من الإصلاح السياسي.

وظهر هذا الدعم واضحا في التسجيل الذي سرّبه نتنياهو، من داخل المؤتمر لبعض الصحافيين لتتلقفه وسائل الإعلام، قبل أن يحذفه. ويُظهر التسجيل جزءا من ندوةٍ مغلقة أدارها دينس روس، وشارك فيها وزير خارجية

البحرين خالد آل خليفة، ووزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد، ووزير الدولة للشؤون الخارجية في السعودية عادل الجبير. وعبر البحريني عن ندمه لأنه تربّى يعتقد أن "القضية الإسرائيلية الفلسطينية هي الأهم"، مؤكدا أنه أدرك، في مرحلةٍ تالية، أن هناك "تحديا أكبر"، وهو التحدي الإيراني، وأن إيران هي سبب عدم حل مشكلات المنطقة، بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما أكده الجبير الذي أشار إلى أن إيران هي من تدعم حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، أما بن زايد فقد دافع عن اعتداءات إسرائيل على سورية باعتبارها "دفاعا عن النفس".

وهكذا يبدو مؤتمر وارسو محاولةً لإحياء حلم "الشرق الأوسط الجديد" بمفهومه الأميركي –الإسرائيلي، بعد أن هدّده الربيع العربي بالفناء. "شرق أوسط جديد" مدفوع بضغط أميركا لبناء تحالف عربي يضم إسرائيل، تحالف مع النظم لا يبالي بالشعوب ومصالحها، وينشغل بمحاربة التيارات الدينية وإيران. لذا رحبت به نظم الثورة المضادّة، والتي بدت أكثر استعدادا للحضور والمشاركة، ولعب أكثر بطاقاتها فجاجة، مثل تجاهل حقوق الفلسطينيين والتطبيع الفج مع إسرائيل.

وعلى الرغم من كل ما سبق، خرج المؤتمر ضعيفا باهتا بلا نتائج تذكر، لأنه عقد في سياق دولي وإقليمي مغاير، فالقطب الأميركي بات أضعف بكثير، وهو اليوم مشغولٌ بسحب قواته من المنطقة، وليس بخوض حربٍ جديدة ضد إيران. وباتت روسيا أكثر توغلا في المنطقة، وبدا اجتماعها مع إيران وتركيا في سوتشي موازنا للمؤتمر الذي لم تتحمس له بعض أكبر الدول الأوروبية، كألمانيا وفرنسا، في ظل انقسام أميركي أوروبي متزايد. ويظل الربيع العربي حيا في الأذهان منذرا ومبشرا، ولو بعد حين، بمشروع "شرق أوسط جديد" مناقض للمشروع الأميركي – الإسرائيلي.

مرحلة جديدة من السلام بين إسرائيل والأنظمة الخليجية: علاقات دون اتفاقيّات

بقلم: جاكي خوجي ـ معاريف ـ ٢٠١٩/٢/٢٣

الغريب في الشريط الذي سربه رجال بنيامين نتنياهو من ذاك اللقاء هو صمت العرب. ففي الأسبوع الماضي اجتمع رئيس الوزراء في لقاء مغلق مع وزراء الخارجية، للحديث عن ايران. حصل هذا في مؤتمر وارسو، وكان في القاعة أيضا وزراء من دول الخليج العربي. أحد رجاله صور جزءا من اللقاء بالهاتف، وبقرار من القائد تقرر تسليم الشريط لصحافيين اسرائيليين. وسُمع وزير خارجية البحرين هناك يشبه ايران بالسم، وقد سُرّبت اقواله هذه ايضا.

بعد ساعات قليلة شطب الشريط عن الشبكة، ولكنه في هذه الاثناء شكل أساسا لعدد من العناوين الرئيسة. يمكن الجدال في مسألة اذا كان ألحق ضررا بصورة اسرائيل في نظر العرب. فهل مثلا سيتردد الزعماء العرب من الآن فصاعدا في فتح أفواههم بحضور الإسرائيليين خشية أن تتسرب أقوالهم؟ ولكن هذا جدال ثانوي. الأهم هو الاصرار على ألا يصخب العرب مما حصل. فلم يطلق أي من الدول التي تضررت من المناورة، البحرين، السعودية. واتحاد الامارات، انتقادا يندد باسرائيل.

فهل في ذلك تقدم في العلاقات مع دول الخليج؟ نعم ولا. نعم لأن العرب رأوا في ذلك أن اسرائيل مهمة لهم لدرجة انهم مستعدون لأن يبتلعوا منها ضفادع صغيرة. ولا؛ لأن الحقيقة يجب أن تقال: العلاقات مع هذه الدول ليست سوسناً. توجد اتصالات، توجد حتى زيارات سرية، ولكن انسوا جنة عدن. صحيح انها تبتسم لاسرائيل، ولكنها تتنكر لها أيضا. فهي ستكون دوما درجة بالنسبة لهم يصعدون عليها. ليس لأن هذه دولة يهود، فالحديث يدور عن أنظمة شكاكة تعيش صراعا وجوديا. رغم وربما بسبب ثرائها. كل واحدة منها بتجربتها، قد تجد نفسها في حرب قبائلية، مثل العهود السالفة. وفي الصراع من اجل البقاء فانك لا تلاحق الابتسامات، بل تبحث عن عكازات.

عصر الاتفاقات انقضى

بعد شهر تمر ذكرى أربعين سنة على التوقيع على اتفاق سلام مع مصر. وبعد ثمانية أشهر نحيي نصف يوبيل على الاتفاق مع الأردن. من المشكوك فيه أن نحظى بأن نرى اتفاقات اخرى في صيغة مشابهة. السعودية، البحرين، امارة عُمان واتحاد الامارات، زميلات اسرائيل الاربع في الخليج، لن ترفع مستوى علاقاتها معها الى درجة فتح السفارات قريبا. إذ لا حاجة الى ذلك. فعلى اي حال ما يريدون الحصول عليه يحصلون عليه الآن. اتصالات أمنية، علاقات تجارية، وعلاقات دبلوماسية عند الحاجة. فمن يحتاج الى سياح اسرائيليين، او علاقات علنية، حتى وان كانت ستدخل بعض المال الا انها ستحدث الكثير من الضجيج.

هذه ليست بالضرورة بشرى سيئة. فلماذا نحتاج الى اتفاقات لامعة؟ فالحاجة الى الاحتفال تدل على أن هناك شيئا ما على غير ما يرام. عندما تكون العلاقات طيبة وطبيعية، يكون الاحتفال زائدا لا داعي له. اما عندما يكون الاتفاق اشوه ومتعذرا، فلا تجدي الالعاب النارية. السياحة، خط طيران، الزيارات، التجارة المتبادلة والاجواء

الودية لا تحتاج الى احتفالات وتوقيعات. تحتاج إلى ارادة طيبة. نواة الارادة موجودة في الرياض، في المنامة، في مسقط، وفي ابو ظبي. ولكن معناها ثوري بالنسبة لهم. اما اخراج العلاقات مع اسرائيل الى النور فمعناه أن يشق لها طريق التفافي رام الله. هذا تصريح علني عن إهمال القضية الفلسطينية، بل اعتراف تاريخي باسرائيل كحقيقة قائمة. هم ليسوا هناك بعد.

في هذه الاثناء يمكن ان نواسي النفس بحقيقة انه من خلال كل علاقاتها مع الدول العربية، يمكن لاسرائيل أن تشكل منظومة سلام اخرى. سياحة مع المغرب، تجارة مع السعودية واتحاد الامارات. علاقات تكنولوجية مع امارة عُمان (لاغراض تحلية المياه) وخط مفتوح الى قطر (بالنسبة لـ«حماس»). في السنوات الأخيرة دخل العراق الى القائمة. صحيح انه لا توجد علاقات مع حكومته، إلا ان الاتصال بين المواطنين من الجانبين حار وعظيم الأثر.

التواجد الإيراني

واذا كنا تحدثنا عن العراق، فلا بد أن يقال إن عريضة نشرت هناك، هذا الاسبوع، يتم تداولها بين المتصفحين كالنار في حقل من الهشيم. قادة وزعماء في الميليشيات الشيعية وقعوا على تنكر لكل من قام باتصال مع اسرائيل أو بلغتهم، «الكيان الصهيوني المجرم». كل واحد كهذا، يسافر الى اسرائيل او يتحدث مع حكومتها، سيعتبر داعما لها، كما ورد في وثيقة بتوقعهم. وكتب أيضا أن «التعاون مع كيان السطو يشكل عملا تجسسيا وخيانة للدولة». بل قيل ايضا ان «الشعب العراقي، حكومته وقواه الوطنية، يرفضون كل نوع من التطبيع مع الكيان الصهيوني ومن يقول العكس سيتحمل كامل المسؤولية: امام القانون، الشرعية، وأمام الشعب».

وقعت العريضة على أرض خصبة. فالاسرائيليون والعراقيون يقيمون في السنوات الاخيرة اتصالات ساخنة للغاية، معظمها في الشبكات الاجتماعية، وبعضها بوسائل أقل افتراضية. هذه اتصالات قريبة، ثابتة، وشعبية. وهم يكتشفون بأن ليس الأكراد فقط يذكرون إسرائيل واليهود إيجابا، بل الكثير من الشيعة، المسيحيون، والسُنة أيضا.

قبل ثلاثة أسابيع خرج الروائي العراقي، علاء المجذوب، من المكتبة البلدية في مدينته كربلاء. انتظره مجهولون على سطح المكتبة، وما ان سار في درب الخروج حتى اطلقوا نحوه صلية من النار، فقتلوه. ١٣ رصاصة اخترقت جسده. الكاتب الشاب (٤٥ سنة) كان منتقدا حادا للتدخل الايراني في الشؤون العراقية. وكان واضحا للجميع ان القتلة مبعوثون من ايران.

ما العلاقة بينه وبين اسرائيل؟ من شبه المؤكد ان المبادرين الى قتل المجذوب ورفاقهم هم الموقعون على العريضة أعلاه. فهي ليست وثيقة مجردة، بل إشارة تحذير تتضمن تهديدا صريحا. الموقعون ليسوا اعضاء برلمان فقط، بل رأس حربة التواجد الايراني في بغداد. اكبرهم هو هادي العامري، وزير سابق، قائد الميليشيات الشيعية التي أقامها الايرانيون، التي تُسمى «الحشد الشعبي». موقع آخر، قيس الخزعلي، يترأس واحدة من هذه الميليشيات، وهو صديق «حزب الله» في لبنان. عندما يعلن هؤلاء عن احد ما بانه جاسوس، وانه عرضة لمحكمة الشارع، فلا سبيل لتفسير هذه الاقوال الا كتهديد بقتله.

يروي عراقيون مطلعون (من اولئك الذين يتصلون بنا) بان ثقل يد ايران يشعر به الناس في العراق اليوم اكثر من اي وقت مضى. فالايرانيون نبشوا هناك دوما، فماذا حصل الآن؟ لعلها العقوبات التي فرضها ترامب عليهم، والتي تشجعهم اكثر من اي وقت مضى على غرس اظفارهم في الحارة كي يستخدموها لتبييض الاموال وباقي المنافع. وربما في أعقاب انصراف رئيس الوزراء، حيدر العبادي، الذي اطيح به في الانتخابات. فقد عمل العبادي بالتعاون مع الاميركيين، البريطانيين، وغيرهم على تقليص النفوذ الايراني في بلاده.

ليس صدفة ان يوزع منشور التهديد، الآن، بالذات. فهو نتيجة مباشرة لتسريب من إسرائيل. قبل بضعة أسابيع كشفت وزارة الخارجية أن ثلاثة وفود وصلت الى هنا من العراق على مدى ٢٠١٨. النشر، الذي تضمن تفصيلا واحد أو اثنين زائدين، ولد في بغداد رقصة شياطين.

نواب عراقيون دعوا الى فتح تحقيق. وشجعوا اجهزة الامن على الاهتمام بما قيل في القدس. لم تحن بعد اللحظة لرواية القصة الكاملة التي وقعت خلف الكواليس، وآثار ذاك النشر الرسمي. وحاليا يمكن القول ان هؤلاء كانوا زوارا خاصين، وليسوا شخصيات ذات مناصب عليا او مكانة رسمية، وبالتأكيد لا يمكن الحديث عن اختراق للطريق.

في العريضة ذاتها فعل مبعوثو ايران بالضبط ما هو متوقع منهم. طلبوا قتل الظاهرة، بكل معنى الكلمة، وهي لا تزال في مهدها.

اللغة العربيّة في النظام الصهيونيّ – قصّة قناع استعماريّ | مقدّمة

إسماعيل ناشف ـ فُسْحَة ـ ٢٠١٩/٢/١٦

"اللغة العربيّة في النظام الصهيونيّ – قصّة قناع استعماريّ"، عنوان كتاب جديد لإسماعيل ناشف، صدر حديثًا عن "المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات". يقع الكتاب في ٢٧٢ صفحة من القطع المتوسّط، ويتكوّن من مقدّمة و٤ فصول وخاتمة، عناوينها: الفائض والقهريّ – "العربيّة"؛ إنشاء "العربيّة": بدايات بنيويّة وسلاسل من الأحداث الأدبيّة؛ الوسيط في "العربيّة": قناع المحاكاة الاستعماريّ؛ وتحرير الإجراء: "العربيّة" في أيدي الخبراء الفلسطينيّين.

تنشر فُسْحَة – ثقافيّة فلسطينيّة مقدّمة الكتاب بإذن من مؤلّفه.

*****

إنّ التاريخ الاجتماعيّ للغة العربيّة ومنتجاتها في النظام الصهيونيّ، أحد المحاور الأكثر أهمّيّة/ دلالة في السياق الاستعماريّ، الّذي تطوّر في فلسطين الانتدابيّة في القرن العشرين. قصّة هذا التاريخ، الّتي لمّا تنتهِ بعد، تتشكّل بقوّة ودراميّة تميّز حروب اللغات في العصر الحديث. وليس من المفهوم الضمنيّ عرض قصّة أحداث تاريخ اللغة العربيّة ومنتجاتها خلال عمليّة تدفّقها، من دون إغفال التنبيه إلى أنّ أسلوب عرضها – أيضًا – ليس معطًى مسبقًا؛ وهنا يكمن الإغراء في هذا البحث؛ في فحص الأحداث على محور الزمن المتدفّق، حيث يقود هذا الأداء البحثيّ نحو استشراف إمكانيّات الفهم وحدودها، يضاف إلى هذا أنّ هذه القصّة تتميّز بمبناها المفتوح؛ فهي لا تؤدّي إلى إغلاق شكلانيّ، بل تصف النظام الاستعماريّ حدثًا اتّصاليًّا مؤسّسًا. من هذه المنطلقات، يثار السؤال حول موقع الراوي/ الباحث بعلاقته بالقصّة، وكيف يبنيها لتكون قصّة بحثيّة قابلة للتداول.

يتّفق الباحثون في اللغة العربيّة ومتحدّثوها في العالم العربيّ، على قضيّة مركزيّة واحدة: اللغة العربيّة هي الحلبة الأساسيّة، الّتي يجري فيها بناء هُويّات متحدّثيها في الفترة الحديثة. إنّ هذا الموقع المفصليّ للغة العربيّة أدّى إلى استقطابها لقوًى اجتماعيّة – اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة، حاولت من جانبها حسم تناقضات اجتماعيّة مختلفة، لم تنبع من أمور لغويّة "داخليّة" صِرفة. تجسّد تاريخ هذه الصراعات في مبنى اللغة العربيّة وطرائق استخدامها وتراكم؛ ليصبح عملًا مُشَيّأً (Objectified Labor)، حسب منطق اللغة العربيّة ذاتها؛ على سبيل المثال، في العربيّة المحكيّة من الممكن نسب لهجات محدّدة إلى الطبقات الاجتماعيّة الاقتصاديّة، في تقاطعها مع التصنيف ريف/ مدينة. من هذا الجانب، اللغة العربيّة حقل خصب للبحث العلميّ؛ ذلك أنّ هذه الحلبة المَعيشة تحمل التاريخ الاجتماعيّ الخاصّ بالمجتمعات العربيّة، بطريقة هي أكثر ميلًا إلى التناظر (Overdetermination)؛ أي علاقات بنيويّة عابرة الزمان والمكان، تأخذ شكلًا محدّدًا حسب السياق الّذي يفعّلها، مثال ذلك العلاقات بين العربيّتين المحكيّة والفصحى، الّتي يعود تاريخها إلى مرحلة تأصيل الفصحى والتقعيد لها، في الصورة الّتي استمرّت إلى يومنا هذا.

شكّلت اللغة العربيّة ومنتجاتها – ولا تزال – في سياق النظام الصهيونيّ، كما في الأنظمة الاستعماريّة الأخرى في العالم العربيّ، شكّلت حلبة ديناميّة للقوى الاجتماعيّة – الاقتصاديّة والسياسيّة العاملة فيه. وحدّد الانشغال باللغة العربيّة منذ عام ١٩٤٨، حلبة بنيويّة تَحدث فيها صراعات، تُبنى هُويّات وأخرى تُفكّك، تُصقل تركيبات جديدة، وتُقوّى القائمة، وتُهدم أخرى. من وجهة نظر إسرائيل الّتي بادرت إلى إقامة هذه الحلبة، فإنّ وظيفتها الأساسيّة كانت موقعًا لبناء الشخصيّة الفرديّة والجماعيّة للفلسطينيّين الّذين أصبحوا مواطنيها؛ أي بناء هُويّة "العربيّ الإسرائيليّ". وبغية أن تعمل هذه الحلبة

كما يجب؛ تطلّبَ هذا من أجهزة الدولة، ومن القوى الاجتماعيّة الفلسطينيّة العاملة فيها، أن يترجموا قوّتهم إلى شكل محدّد من اللغة العربيّة ومنتجاتها. إنّ خطوة الترجمة ليست مفهومة ضمنيًّا، ولم تكن معطاة في جسد اللغة ذاته. لقد رسمت أجهزة الدولة ملامح الحلبة وحدودها، وكان على الفلسطينيّين قبول هذه التحديدات، طوعًا أو كرهًا، لكن من أجل إعادة بناء اللغة العربيّة ومنتجاتها، بطريقة تعبّر عن موقف قوّة اجتماعيّة سياسيّة ما، ثمّة ضرورة لإحاطة معمّقة باللغة العربيّة وتاريخها المتشعّب والثريّ، ثمّ إنّ إعادة البناء هذه مبدأ ناظم، خطاب يفهمه الفلسطينيّون في إسرائيل، ويمكّن من بناء أحداث اتّصاليّة موجّهة إليهم، وقد وُجدت هذه الشروط لبناء الحلبة البنيويّة للغة العربيّة ومنتجاتها، في تلك اللحظة الفاصلة مع نهاية حرب عام ١٩٤٨، لكنّها لم تتبع من أحداث الحرب ذاتها، وإنّما بُنيت في مستويات الواقع الاستعماريّ المختلفة منذ بداية القرن العشرين؛ إذ لم تكن آنذاك تعمل بالضرورة بالمستوى البنيويّ، المنظّم لمجال أو حقل اجتماعيّ منفصل، وذي قاعدة ماديّة – مؤسّساتيّة واضحة.

إنّ الافتراض الأساسيّ للبحث هو أنّ أشكال الكتابة والقراءة، هي الجهاز الّذي يترجِم القوى الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة إلى اللغة العربيّة ومنتجاتها؛ فهي الّتي تصوغ القوّة الاجتماعيّة، على شكل نصّيّ عامّ قابل للتداول في صفوف جمهور القرّاء الفلسطينيّ.

مثلما يُبيّن الكثير من الدراسات الجديدة، بشأن تاريخ اللغة العربيّة في فترة الاستيطان الصهيونيّ الّتي سبقت عام ١٩٤٨، كان في أوساط الحركة الصهيونيّة أنموذج أوّليّ للحلبة، الّتي نحاول تحديدها بالمستويين المادّيّ – المؤسّساتيّ والمبدأ الناظم؛ مثلًا، أُسّس في عام ١٩٢٦ "معهد الدراسات الشرقيّة" في "الجامعة العبريّة"، وتخرّج فيه الكثير من المتخصّصين في اللغة العربيّة ومنتجاتها، ممّن انخرطوا في مؤسّسات الحركة الصهيونيّة، واستمرّ قسم منهم في العمل في هذا المجال بعد تأسيس دولة إسرائيل. وكان التعبير النصّيّ العلنيّ الأوّل عن هذه العمليّات جريدة حقيقة الأمر، الّتي أصدرتها "نقابة العمّال الصهيونيّة – الهستدروت" عام ١٩٣٧، وهي جريدة باللغة العربيّة، موجّهة إلى جمهور القرّاء الفلسطينيّ. أمّا من الجانب الفلسطينيّ، فكان الإنتاج النصّيّ في المجال العامّ في اللغة العربيّة، جزءًا من النهضة القوميّة العربيّة الفلسطينيّة. ويتبيّن من الدراسات الّتي صدرت مؤخّرًا، أنّ الفترة الواقعة بين الحرب العالميّة الأولى وحرب عام ١٩٤٨، تميّزت بوجود حقل منفصل للغة العربيّة ومنتجاتها في المجتمع الفلسطينيّ، واشتمل هذا الحقل على صحف ومجلّات، وأدب وشعر، ودور نشر، وجمهور قرّاء، ضمن مؤسّسات ونشاطات أخرى. واستمرّ بعض المثقّفين الّذين نشطوا في هذه الفترة، بالمستوى الفلسطينيّ وبمستوى العالم العربيّ عامّة، في العمل في هذا المجال بعد قيام دولة إسرائيل، ولعلّ أبرز مثال على ذلك هم أولئك المثقّفون الفلسطينيّون، الّذين عملوا في صحيفة الاتّحاد قبل عام ١٩٤٨، واستمرّوا في العمل فيها، وفي المجلّات الّتي أصدرها "الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ"، في بداية خمسينات القرن الماضي. وأدّت نتائج نكبة عام ١٩٤٨، وتأسيس أجهزة الدولة حلبة اللغة العربيّة البنيويّة، إلى التقاء مؤسّسات الحركة الصهيونيّة من فترة الانتداب البريطانيّ وهؤلاء المثقّفين الفلسطينيّين.

على الرغم من أنّ الفترة الّتي سبقت نكبة عام ١٩٤٨، ليست ضمن بؤرة اهتمام هذا البحث؛ فإنّ التاريخ الاجتماعيّ للغة العربيّة ومنتجاتها من تلك الفترة، يشكّل طبقة مهمّة في عمليّات تأسيس الحلبة البنيويّة، الّتي حصلت بعد تأسيس دولة إسرائيل. يفحص البحث إعادة تكوّن هذا التاريخ، في الحلبة الّتي أفردتها دولة إسرائيل للفلسطينيّين، الّذين أصبحوا مواطنين فيها؛ فالهدف الأساسيّ للبحث تقصّي مبنى هذه الحلبة، وفهم طرائق عملها في الفترة الممتدّة من عام ١٩٤٨ حتّى يومنا هذا. هذه الحلبة البنيويّة تنتج نوعًا محدّدًا من النصوص، في المجال العامّ في اللغة العربيّة الموجّهة إلى جمهور قرّاء محدّد؛ مجموعة الفلسطينيّين في إسرائيل. يتمحور البحث حول أشكال كتابة هذه النصوص وقراءتها؛ ذلك

أنّ الكتابة والقراءة ممارسات تنبع من وكالة اجتماعيّة، تصارع على هيئة أو شكل العلاقات بين الفلسطينيّين في إسرائيل كجماعة ودولة إسرائيل، حيث تشكّل الأولى جزءًا مركزيًّا فيها من جهة، وبينها وبين النظام الصهيونيّ من جهة أخرى أعمّ. إنّ الافتراض الأساسيّ للبحث هو أنّ أشكال الكتابة والقراءة، هي الجهاز الّذي يترجِم القوى الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة إلى اللغة العربيّة ومنتجاتها؛ فهي الّتي تصوغ القوّة الاجتماعيّة، على شكل نصّيّ عامّ قابل للتداول في صفوف جمهور القرّاء الفلسطينيّ. أمّا النصّ في لحظة نشره فيصبح قوّة اجتماعيّة بذاته، يعمل وفق قوانين داخليّة خاصّة به، وفعل كتابته وقراءته هو إعادة صوغ للذات الفلسطينيّة الكاتبة والقارئة على السواء. وعلى الرغم من أنّ هذه الحركة تُعرَض أحيانًا على أنّها خطّيّة، وهي ليست كذلك؛ فإنّ هذه حركة متواصلة تتحرّك في اتّجاهات عدّة في الوقت ذاته، وهدفنا هنا استخلاص أنماطها وأشكالها.

في هذا البحث، لن نتطرّق إلى العلاقة بين الشكل القوميّ "علاقة النظام الصهيونيّ باليهود"، والشكل الاستعماريّ "علاقته بالفلسطينيّين" لهذا المشروع، إلّا في الحالات الّتي قد تسهم فيها هذه العلاقة، في توضيح بعض جوانب البحث.

ما لا شكّ فيه، أنّ دراسة التاريخ الاجتماعيّ للغة العربيّة ومنتجاتها في دولة إسرائيل، شكل من أشكال دراسة السياق الاستعماريّ، الّذي يعيشه الفلسطينيّون في إسرائيل؛ لذلك فإنّ قصّ تاريخ النظام الاجتماعيّ في فلسطين الانتدابيّة، بوساطة قصّ تاريخ اللغة العربيّة ومنتجاتها، خطوة تعتمد على إطار تحليليّ بشأن ماهيّة هذا النظام الاجتماعيّ. إنّ الحقل البحثيّ مشبع بالأدبيّات بشأن ماهيّة هذا النظام، والمواقف منوّعة ومختلفة، حتّى أنّنا نشكّ في وجود حقل بحثيّ، يعاني هذه الدرجة من الاستقطاب والاختلاف في تعريف النظام السائد. وإذا رجعنا إلى موقع القاصّ في عمليّة بناء هذه القصّة البحثيّة، فلا بدّ لنا من أن نوضّح إطاره التحليليّ ذا الصلة بهذا البحث، وأساسًا بشأن النظام الاجتماعيّ السياسيّ، وعلاقته بمجموعة الفلسطينيّين مواطني إسرائيل. وبخلاف توجّهات نظريّة أخرى، سأدّعي أنّ النظام الاجتماعيّ السياسيّ ذاته، يستطيع أن يتعامل مع مجموعات سكّانيّة مختلفة تحت سيطرته، بحسب مبادئ عمل مختلفة، وقد تكون أحيانًا متناقضة. وفي حالتنا هنا، تتعامل دولة إسرائيل، من خلال أجهزتها، مع مواطنيها الفلسطينيّين، بطريقة مختلفة عمّا تتعامل به مع اليهود الأشكناز واليهود العرب. ودولة إسرائيل ليست استثناء في هذا الموضوع؛ فهذا لا يتعدّى كونه تعبيرًا عن المشروع القوميّ الحداثيّ، بوصفه مشروعًا استعماريًّا يحمل محورًا عنصريًّا بارزًا في تركيبته. في هذا البحث، لن نتطرّق إلى العلاقة بين الشكل القوميّ "علاقة النظام الصهيونيّ باليهود"، والشكل الاستعماريّ "علاقته بالفلسطينيّين" لهذا المشروع، إلّا في الحالات الّتي قد تسهم فيها هذه العلاقة، في توضيح بعض جوانب البحث.

أوّلًا: الفلسطينيّون في إسرائيل

ما نوعيّة العلاقات بين دولة إسرائيل وجماعة الفلسطينيّين مواطنيها؟ على الرغم من توفّر أدبيّات عدّة تتناول هذا الموضوع، فإنّ هذا السؤال ليس ترفًا، بل على العكس من ذلك، يبدو أنّ الثراء في الأدبيّات البحثيّة هو ما يدعو إلى فحص هذه العلاقات، بحسب سؤال بحثنا هذا. إنّ اللغة العربيّة ومنتجاتها علامة الهُويّة الوطنيّة الفلسطينيّة لدى الفلسطينيّين، وفي الوقت ذاته الأرضيّة الّتي تقف عليها هذه الهُويّة. ونتج هذا الوضع المركّب من تاريخ اللغة العربيّة ومواقعها في انبناء الشعوب العربيّة في الفترة الحديثة، ومن تفكيك البنية التحتيّة المادّيّة والاجتماعيّة للمجتمع الفلسطينيّ، وهدمها في حرب عام ١٩٤٨؛ فمن جانب نرى أنّ إحياء اللغة العربيّة وموضعها علامة أساسيّة في تأسيس القوميّة العربيّة الحديثة، في أوساط الشعوب العربيّة، بما يشمل الشعب الفلسطينيّ قبل عام ١٩٤٨، ومن جانب آخر، أصبح الفلسطينيّون في إسرائيل بعد عام ١٩٤٨، من دون قاعدة مادّيّة اجتماعيّة تمكّنهم من إنتاج حاجات المجتمع، بالمستويات المادّيّة والرمزيّة والسيميائيّة. كلّ ما بقي للفلسطينيّين هو أنفسهم في سياق أجهزة الدولة الإسرائيليّة؛ في حين

تتجلّى هُويّتهم في اللغة العربيّة، تاريخها ومنتجاتها الحاليّة؛ لذلك تمثّلت إحدى الوسائل الرئيسيّة، الّتي نفت بوساطتها أجهزة الدولة الجماعة الوطنيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، في مصادرة وسائل الإنتاج السيميائيّة، ولا سيّما اللغة العربيّة ومنتجاتها من الملكيّة الجماعيّة الفلسطينيّة في إسرائيل. في فصول هذا الكتاب، سأصف الطرائق العمليّة الّتي جرت عبرها عمليّات المصادرة، وسأحلّل هذه العمليّات لفحص طبيعة العلاقة بين دولة إسرائيل والفلسطينيّين مواطنيها، ومن ثَمّ سأقترح مداخلة نظريّة لفهم النظام الاجتماعيّ الّذي يحدّد العلاقة بين الدولة وبينهم.

مكّن تسجيل مجموعة الفلسطينيّين كمواطنين في إسرائيل من تجميعهم البنيويّ، والسيطرة عليهم وإدارتهم على نحو ناجع؛ أسهم فصلهم – مجموعةً – عن سائر مواطني الدولة، في إعادة إنتاج الهُويّة الجماعيّة لليهود الصهيونيّين، مالكي الدولة ووسائل الإنتاج السيميائيّة، إضافة إلى تلك المادّيّة.

المواطَنة جهاز سيطرة وإدارة، يعمل بوساطة التسجيل البيروقراطيّ الحداثيّ، وهو ليس موجَّهًا إلى مَنْ هم في مجال عمله فحسب، بل أيضًا إلى مَنْ ليس فيه، ويُقصى ويُطرد من منطقة سيادته. مكّن تسجيل مجموعة الفلسطينيّين كمواطنين في إسرائيل من تجميعهم البنيويّ، والسيطرة عليهم وإدارتهم على نحو ناجع؛ أسهم فصلهم – مجموعةً – عن سائر مواطني الدولة، في إعادة إنتاج الهُويّة الجماعيّة لليهود الصهيونيّين، مالكي الدولة ووسائل الإنتاج السيميائيّة، إضافة إلى تلك المادّيّة. على الرغم من ذلك، فإنّ تجميع الفلسطينيّين جماعةً "غير قوميّة" قوّى وطنيّتهم في حقيقة الأمر، على مرّ السنين، وعلى وجه التحديد كردّة فعل مقاومة للمحاولات المؤسّساتيّة من أجهزة الدولة، لتفكيك مزايا جماعيّتهم القوميّة.

إنّ اللغة العربيّة ومنتجاتها تعبير أنموذجيّ عن العلاقات المركّبة، بين الفلسطينيّين الّذين في إسرائيل ودولة إسرائيل، وإنّ مصادرتها بغية تفكيك جماعيّتهم جرت بطرائق استعماريّة حديثة، من خلال أجهزة بيروقراطيّة خاصّة، دولة القوميّة فكّت الرابط بين الفلسطينيّين كجماعة، وعلامة هذه الجماعة، اللغة العربيّة، وعلى سبيل المثال، وضع جهاز التربية الإسرائيليّ الفلسطينيّين تحت إطار جهاز فرعيّ، جهاز التربية العربيّ الّذي يدرّس لغة عربيّة محدّدة، ولنسُق مثالًا آخر: من أجل أن يتحدّث الفلسطينيّ باللغة العربيّة ويُنتج بها؛ كي يتعلّم اللغة العربيّة ومنتجاتها؛ عليه أن يندمج في الأكاديميا الإسرائيليّة ومؤسّساتها. إذا قبلنا افتراض أنّ لدينا مجموعتين قوميّتين إحداهما تسيطر على الأخرى، فهذه حالة كلاسيكيّة من العلاقات الاستعماريّة، لكن إذا افترضنا أنّ لدينا تركيبة، أكثر تعقيدًا من مجرّد علاقات سيطرة جماعة قوميّة على أخرى، وذلك بسبب عمليّات تاريخيّة تربط بين مواقع الصراع، ومواقع اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة قوميّة وعالميّة؛ عندئذٍ سنجد أنّ لدينا النظام الصهيونيّ. إنّ دولة إسرائيل، على طوريها القوميّ والاستعماريّ، جزء من نظام اجتماعيّ اقتصاديّ أوسع منها، له بنية مادّيّة ومؤسّساتيّة خاصّة به، وهي تُدار حسب مبدأ ناظم يمكّنها من العمل بالشكل الّذي هي عليه. يصون النظام الصهيونيّ – إلى حدّ بعيد – دولة إسرائيل وعلاقاتها بالفلسطينيّين بعامّة، وبجماعة الفلسطينيّين مواطنيها بخاصّة. في سياق حلبة اللغة العربيّة ومنتجاتها في إسرائيل، من الناحية البيروقراطيّة، تصون أجهزة الدولة معظم الفعاليّات اللغويّة العربيّة الخاصّة والعامّة. أمّا أنماط القراءة والكتابة بالعربيّة، فهي اشتقاق من مبنًى عامّ هو النظام الصهيونيّ، الّذي تشكّل أجهزة دولة إسرائيل تعبيرًا إجرائيًّا عنه؛ فمثلًا، في الفصل الثاني من الكتاب، تُعرَض أنماط القراءة والكتابة، الخاصّة بالصهيونيّين والفلسطينيّين، والعلاقة البنيويّة بينها. إنّ هذه الأنماط غير محصورة في المنطقة الجغرافيّة السياديّة لدولة إسرائيل، ولا باليهود بكونهم كذلك، وإنّما هي جزء من النظام الصهيونيّ الفاعل فوق مستوى الدولة، بما هي جهاز سيادة على منطقة جغرافيّة سياسيّة.

إنّ الطرف الّذي ينفّذ عمليّات السيطرة والتفكيك وإعادة ترتيب الجماعة الوطنيّة هو أجهزة الدولة، أمّا النظام الصهيونيّ فمبنًى فوقيّ عامّ للمبادئ الناظمة لهذا الجسم التنفيذيّ؛ أي أجهزة الدولة والدولة ذاتها.

لأغراض هذا البحث؛ فإنّ النظام الاجتماعيّ السياسيّ، الّذي يضبط العلاقة بين الفلسطينيّين في إسرائيل ودولة إسرائيل، نظامٌ استعماريّ مبنيّ على سيطرة الحركة الصهيونيّة على الفلسطينيّين باعتبارهم جماعة قوميّة، وذلك عبر أجهزة الدولة والنظام الصهيونيّ العامّ. أمّا علاقات السيطرة هذه فمبنيّة من مستويات عدّة مختلفة لكن مترابطة، وأحدها حلبة اللغة العربيّة ومنتجاتها. إنّ الطرف الّذي ينفّذ عمليّات السيطرة والتفكيك وإعادة ترتيب الجماعة الوطنيّة هو أجهزة الدولة، أمّا النظام الصهيونيّ فمبنًى فوقيّ عامّ للمبادئ الناظمة لهذا الجسم التنفيذيّ؛ أي أجهزة الدولة والدولة ذاتها.

بُحث هذا الإطار لعلاقات السيطرة الاستعماريّة من زوايا عدّة، إلّا أنّ سؤالنا هنا يختصّ بقضيّة اللغة العربيّة ومنتجاتها؛ ومن هنا علينا توضيح الإطار التحليليّ، الّذي سنستخدمه في بحث اللغة العربيّة وحلبتها البنيويّة، وكذلك موقعهما في النظام الاجتماعيّ السياسيّ في دولة إسرائيل.

ثانيًا: الحالة السوسيو – لغويّة للفلسطينيّين في إسرائيل

إنّ الحالة السوسيو – لغويّة لمجتمع ما، هي جزء عضويّ من النظام الاجتماعيّ – الاقتصاديّ والسياسيّ الخاصّ به. إنّ حدث الاتّصال في مجتمع ما، على أنواعه المختلفة، هو اشتقاق من نظامه الاجتماعيّ – الاقتصاديّ والسياسيّ، ويترجم إلى المبدأ الناظم لمجاله السوسيو – لغويّ؛ وليتشكّل حدث الاتّصال ويوزّع ويصل إلى جمهوره، ثمّة ضرورة لتوفّر بعض الشروط الأساسيّة المتعلّقة بمرحلة تطوّر المجتمع العينيّ، وسنحدّد نقاشنا هنا لتلك الشروط، المطلوبة لحدث الاتّصال في دولة القوميّة الحديثة؛ إذ سنحاول فحص تحويراتها الاستعماريّة بخاصّة، ومن ثَمّ سنفحص مدى ملاءمة هذا النقاش النظريّ لسياق الفلسطينيّين في إسرائيل، ولحالتهم السوسيو – لغويّة الّتي يشكّل جزء منها بؤرة هذا البحث.

تعمل دولة القوميّة وفق مبدأ يهدف إلى مَعْيَرة (Standardization) الأحداث الاجتماعيّة الحاصلة في مجال سيادتها، وهي مركّبة من جماعات متخيّلة، والمَعْيرة هي الشرط الضروريّ لعمل أجهزة الدولة مع هذه الجماعات وفيها. إنّ مَعْيرة الأحداث الاجتماعيّة تُنجَز بوساطة أجهزة بيروقراطيّة متخصّصة في مجالات نشاطات المجتمع المختلفة، فمثلًا في مجال التربية يُفرض على الجماعة القوميّة مجموعة من الإجراءات البيروقراطيّة، مثل التقسيم حسب الفئات في السنّ. تُفرض هذه المَعْيرة في مجال اللغة ومنتجاتها، وتنظّمها مجالًا منفصلًا بحدود بنيويّة وبقوانين عمل داخليّة. حسب أنموذج دولة القوميّة، تجب إقامة بنية تحتيّة ماديّة ومؤسّساتيّة خاصّة بمجال اللغة ومنتجاتها؛ كي يكون في وسع إجراءات المَعْيرة أن تُنجز. تشمل هذه البنية منظومة قواعد معياريّة، وجهاز تربية رسميًّا، وأكاديميّة للغة القوميّة المعياريّة، ووسائل اتّصال جماهيريّة مثل الصحافة المطبوعة والإلكترونيّة، ومؤسّسات أدبيّة تشمل دورًا للنشر، وهيمنة تيّار أدبيّ ما، ومسابقات كتابة وتأليف، وقواميس ومعاجم، وجمهور قرّاء، وغيرها.

اللافت أنّ أجهزة الدولة قبلت وظيفة العربيّة الفصحى هذه، وأفردت لها حلبة عمل، وعملت بلا كلل لإعادة صوغ الفصحى بما يتلاءم والعلاقات الاستعماريّة بين الدولة ومواطنيها الفلسطينيّين.

تشير الأبحاث إلى أنّ ثمّة تنوّعًا كبيرًا بين الحالات التاريخيّة العينيّة، الّتي حدثت فيها عمليّات تأسيس بنية تحتيّة ماديّة مؤسّساتيّة لمجال اللغة، حيث إنّ مركّبات البنى التحتيّة تخضع لسياق بنائها الاجتماعيّ السياسيّ العينيّ. ويشير التنوّع في ما بينها إلى الوزن التحليليّ، الّذي علينا أن نعزوه إلى السياق المحدّد تحت البحث، ويثبت أنّ علينا فحص مدى صلة أنموذج دولة القوميّة بكلّ حالة، كما الامتناع عن تطبيقه بصورة آليّة على حالات بحثيّة مختلفة. أضف إلى ذلك أنّ التاريخ الاستعماريّ – جزئيًّا على الأقل – نتج من مبادرات دول قوميّة أوروبّيّة، بما فيها بناء حقل اللغة ومنتجاتها لدى الشعوب الّتي تقع تحت سيطرتها. هذا التعقيد في التاريخ الاستعماريّ يتطلّب أُطرًا تحليليّة تستطيع مواجهة الاختلاف والتنوّع، وحتّى حالات تنفي أنموذج دولة القوميّة لمَعْيرة مجال اللغة.

إنّ الحالة السوسيو – لغويّة لجماعة الفلسطينيّين في إسرائيل، جزء من النظام الاجتماعيّ – السياسيّ، الّذي يخضعها لأجهزة الدولة كجماعة محتلّة تتعلّق بالمحتلّ؛ من أجل بقائها المادّيّ والاجتماعيّ. إنّ مستويات هذه الحالة، مبنيّة من علاقات السيطرة والإدارة بين أجهزة الدولة وهذه الجماعة، تعمل هذه العلاقات في سياق مادّيّة اللغة العربيّة ومنتجاتها وتاريخها، الّتي تتميّز بصراعات اجتماعيّة وسياسيّة، وذلك بصرف النظر عن سياق العلاقات الاستعماريّة ذاتها، على نحو ما نجد في تعدّد اللهجات في أوساط الفلسطينيّين؛ بناء على متغيّرات طبقيّة ومناطقيّة وغيرها. إنّ تدخّل أجهزة الدولة في الحالة السوسيو – لغويّة ليس متجانسًا، بل يتغيّر حسب تاريخ اللغة ومادّيّتها والتفاعل بينهما، على سبيل المثال، نرى أنّ اللغة العربيّة المحكيّة تطوّرت عبر علاقاتها باللغة العبريّة ومنتجاتها، في سياق مؤسّسات الحكم وقوى السوق، وأساسًا في أماكن العمل. في المقابل، وُجّهت العربيّة الفصحى إلى آفاق إخضاع ومَعْيرة أخرى؛ أي أنّ أجهزة الدولة الإسرائيليّة، وعلى العكس من حالات أخرى، لم تعمل في المجال العامّ على المحور الكلاسيكيّ للغة العربيّة، أي حالة الازدواجيّة اللغويّة (Diglossia) بين اللغة المحكيّة وتلك الفصحى المعياريّة، ولم يحاولوا فرض مستوًى لغويّ معيّن على الفلسطينيّين. من الممكن الادّعاء أنّ أجهزة مختلفة نشطت في اللغة المحكيّة، وأخرى في الفصحى، ولدينا حالة من الانفصال البنيويّ بين "اللغتين"، واللغة اليوميّة هي – في الأغلب – خليط من لهجات ومستويات مختلفة.

في هذا البحث، سنركّز على الأحداث في حقل اللغة العربيّة الفصحى، بكونها علامة الجماعة الوطنيّة الفلسطينيّة في إسرائيل؛ ذلك أنّ الفصحى استُعملت موقعًا لبناء الهُويّة الجماعيّة للقوميّة العربيّة العلمانيّة في الحداثة، وأصبحت ترمز إلى أنواع جماعيّات مختلفة، في فترات شتّى من تاريخ العرب. اللافت أنّ أجهزة الدولة قبلت وظيفة العربيّة الفصحى هذه، وأفردت لها حلبة عمل، وعملت بلا كلل لإعادة صوغ الفصحى بما يتلاءم والعلاقات الاستعماريّة بين الدولة ومواطنيها الفلسطينيّين.

كون بؤرة هذا البحث العربيّة الفصحى، كفضاء تجري فيه عمليّات انبناء مجموعة الفلسطينيّين في إسرائيل، بصفتهم "عرب إسرائيل"، نابعٌ من أسباب ناتجة من بنية ظاهرة البحث ذاتها؛ فمن جانبٍ سنفحص اللغة الوطنيّة لدى مجموعة الفلسطينيّين الخاضعين للأجهزة الاستعماريّة؛ اللغة والأجهزة الاستعماريّة تعمل حسب منطق اللغة الفصحى في هيئتها النصّيّة المطبوعة، ومن الجانب الآخر، نرى أنّ القاعدة الاجتماعيّة – الاقتصاديّة لدولة القوميّة، هي الرأسماليّة الّتي تعمل كمبدأ عامّ ناظم. معنى هذه العلاقة أنّ على منتجات اللغة، كي تصبح قابلة للتداول على المسرح الاجتماعيّ العامّ، عليها أن ترتّب بناء على قالب النصّ المطبوع؛ وهنا يجب أخذ القراءة والكتابة في الحسبان، من منطلق أنّهما تعبّران عن نوع من الوكالة الاجتماعيّة، الناتجة من سياق رأسماليّة الطباعة، فكما ذكرنا سابقًا، تضطلع القراءة والكتابة بوظيفة النقل بين مجالات وقوًى اجتماعيّة ومجال اللغة؛ ومن هنا فالقراءة والكتابة فعلان مركزيّان في إعادة تشكيل الجماعة القوميّة من جديد، أي في عمليّات مَعْيرة الجماعة المتخيّلة؛ ولذلك سنركّز في العمليّات النصّيّة في المجال العامّ، تلك الّتي تحدث في الحلبة البنيويّة للغة العربيّة الفصحى في إسرائيل، كحلبة بناء الذات الفلسطينيّة الجمعيّة فيها.

أهمّيّة النقد الأدبيّ لبحثنا هذا، تتطلّب التوضيح في هذه المقدّمة؛ إذ قام النقد الأدبيّ بوظائف عدّة مختلفة في الحداثة؛ ففي أنموذج دولة القوميّة، وبالتحديد في مراحل تأسيس أجهزة الدولة، استُخدم النقد الأدبيّ أداةً تربويّة وسيطة، تعلّم جمهور القرّاء كيف عليهم أن يقرؤوا، وكيف على أيّ منهم أن يكتب نصًّا أدبيًّا ونصًّا عامًّا.

في هذه الحلبة البنيويّة، نجد أنّ الفعاليّات النصّيّة العامّة متشعّبة، وتشمل استمراريّة (Continuum) واسعة من منابر النشر والتوزيع، ومن أجناس أدبيّة، تميّز هذا المجال في دولة القوميّة. تشمل منابر النشر والتوزيع جهازَ التربية العربيّ، وأكاديميّة اللغة العربيّة، وبرامج "سلطة الإذاعة والتلفزيون" باللغة العربيّة، ودور النشر، والصحف اليوميّة، والمجلّات

الثقافيّة الأدبيّة، والمجلّات الأكاديميّة، والجمعيّات المدنيّة، والمؤتمرات، والمسابقات والجوائز. أمّا الأجناس الأدبيّة فتشمل الصحافة اليوميّة، ومقالات الرأي، والمقالات الفكريّة، والقصّة القصيرة، والشعر، والرواية، والنقد الاجتماعيّ الثقافيّ، والنقد الأدبيّ، والمقالات الّتي تتناول اللغة العربيّة ومنتجاتها، والمقالات الّتي تتناول موقف دولة إسرائيل من المشروع القوميّ العربيّ، والأبحاث العلميّة الّتي تتناول المجتمع الفلسطينيّ على جوانبه المختلفة (بما في ذلك اللغة العربيّة)، والرؤى المستقبليّة بشأن الفلسطينيّين في إسرائيل. ولم يكن مؤلّفو هذه الأجناس الأدبيّة مجموعة متجانسة؛ إذ كان منهم مفكّرون فلسطينيّون بقوا بعد حرب عام ١٩٤٨، ويهود عرب هاجروا إلى إسرائيل، وموظّفون في أجهزة الدولة، ومستشرقون، وخبراء إسرائيليّون، وأكاديميّون فلسطينيّون وإسرائيليّون، وكتّاب وشعراء، وسياسيّون، وناشطون في المجال العامّ. وشكّل هؤلاء وأولئك كلّهم البنية التحتيّة المادّيّة – المؤسّساتيّة للحلبة البنيويّة للغة العربيّة ومنتجاتها.

من المهمّ أن يُشار إلى أنّ هذه البنية تمتلك ديناميّة؛ إذ على مدى الأعوام الّتي يتطرّق إليها هذا البحث، أي منذ عام ١٩٤٨ حتّى يومنا هذا، مرّت بتغييرات مهمّة عدّة؛ فخلال هذه الأعوام، كان ثمّة فترات، أصبح فيها بعض منابر النشر والتوزيع أهمّ من منابر أخرى؛ فنرى مثلًا في الفترة الّتي تلت عام ١٩٤٨، حتّى نهاية ستّينات القرن الماضي، كان النقد الأدبيّ يُنشر أساسًا في المجلّات الثقافيّة والأدبيّة، حيث كان هذا الجنس الموقع الفرعيّ الأهمّ، الّذي حصل فيه الصراع، حول شكل العلاقات بين الفلسطينيّين في إسرائيل وأجهزة الدولة. في الفترة الثانية، تقريبًا من عام ١٩٧٠ حتّى تسعينات القرن الماضي، جرت عمليّة أكدمة عميقة للنقد الأدبيّ، ومنبر النشر والتوزيع بناه أكاديميّون فلسطينيّون، ممّن تعلّموا وعملوا في الأكاديميا الإسرائيليّة، ونشروا مقالات في النقد الأدبيّ، لجمهور القرّاء الفلسطينيّ في إسرائيل، باللغة العربيّة.

أهمّيّة النقد الأدبيّ لبحثنا هذا، تتطلّب التوضيح في هذه المقدّمة؛ إذ قام النقد الأدبيّ بوظائف عدّة مختلفة في الحداثة؛ ففي أنموذج دولة القوميّة، وبالتحديد في مراحل تأسيس أجهزة الدولة، استُخدم النقد الأدبيّ أداةً تربويّة وسيطة، تعلّم جمهور القرّاء كيف عليهم أن يقرؤوا، وكيف على أيّ منهم أن يكتب نصًّا أدبيًّا ونصًّا عامًّا. ادّعينا آنفًا أنّ القراءة والكتابة هما تعبير عن الوكالة الاجتماعيّة، الّتي تترجم القوى الاجتماعيّة وصراعاتها على السيطرة على وسائل الإنتاج وإدارتها؛ من هنا فإنّ النقد الأدبيّ يمكن أن يشكّل ورشة عمل، لبناء الذات الحداثيّة وطرائق عملها، في المجتمع القوميّ الحداثيّ؛ لذا فليس مفاجِئًا أنّ في حلبة اللغة العربيّة ومنتجاتها، كما تبيّن ممّا جُمع من موادّ إمبريقيّة لهذا البحث، يوجد طغيان في المرحلة الأولى للنقد الأدبيّ، ويضاف إلى هذا، أنّ عمليّات التطوّر في هذه الحلبة، أدّت إلى تغييرات في طبيعة النقد الأدبيّ، وفي الأساس إلى أكدمة هذا الجنس الأدبيّ، وخلطه بأجناس أخرى مثل خطاب حقوق الإنسان.

إذن، دولة إسرائيل أقامت أجهزة دولة قوميّة حداثيّة؛ بغية إنشاء البنية المادّيّة – المؤسّساتيّة للحلبة البنيويّة للغة العربيّة ومنتجاتها. هذه الأجهزة الّتي تعمل حسب مبدأ المَعْيرة الّذي يمكّن دولة القوميّة من السيطرة على الجماعات المتخيّلة، الّتي تقع تحت سيادتها ومن إدارتها، نجحوا في تكوين وضع هجين في العلاقات، بين الفلسطينيّين في إسرائيل والدولة ذاتها؛ فمن جانبٍ عملت هذه الأجهزة على مَعْيرة اللغة العربيّة الفصحى، الّتي تقف في أساس عمليّة بناء ذات "العربيّ الإسرائيليّ"، ومن جانب آخر، أجهزة هذه الحلبة لم تعمل على اللغة العربيّة المحكيّة، بعكس حالات أخرى لدولة القوميّة في السياق الاستعماريّ؛ إذ – في الأغلب – عملت أجهزة أخرى من أجهزة الدولة على تقوية اللهجات، الّتي تفرّق بين فئات مختلفة لدى الفلسطينيّين في إسرائيل؛ ابتغاء تفكيك هُويّتهم الجمعيّة الوطنيّة والقوميّة. إنّ هذا البحث يركّز على حلبة اللغة العربيّة الفصحى ومنتجاتها النصّيّة، في المجال العامّ. في بعض هذه النصوص تطرُق مباشر إلى قضيّة الازدواجيّة اللغويّة للغة العربيّة، ولا سيّما الحالة السوسيو – لغويّة في أوساط الفلسطينيّين في إسرائيل، لكنّ هذا التطرّق لا يرتقي إلى أجهزة مادّيّة – مؤسّساتيّة، تعمل حسب مبدأ توحيد مستويات اللغة العربيّة ومنتجاتها في إسرائيل. سيمكّننا

هذا العرض القصير للنظام الاجتماعيّ، وموقع الحلبة البنيويّة للغة العربيّة ومنتجاتها فيه، من صوغ ظاهرة البحث وسؤاله المركزيّ؛ إذ سيُتطرَّق إليهما في الفصول اللاحقة، بطريقة تحليليّة ومعمّقة أكثر.

ثالثًا: مبنى الكتاب

يسعى هذا البحث إلى تناول قضيّة مواقع اللغة العربيّة ومنتجاتها، كحلبة بنيويّة جرت من خلالها عمليّات فحص للعلاقات وإعادة تصميمها بين الفلسطينيّين في إسرائيل من جهة، والدولة والنظام الصهيونيّ من جهة أخرى، منذ عام ١٩٤٨ حتّى يومنا هذا. إنّ محاولة وصف التاريخ الاجتماعيّ للغة العربيّة الفصحى ومنتجاتها، مبنيّة على الفهم الأساسيّ، الّذي يفيد بأنّ أجهزة الدولة والفلسطينيّين اعتبروا اللغة العربيّة الفصحى، رمزًا للجماعيّة الوطنيّة والقوميّة لدى الفلسطينيّين في إسرائيل، وبناء على ذلك؛ فإنّ مَنْ يسيطر عليها فبإمكانه أن يعيد صوغ هذه الجماعيّة. سنتناول، من هذا المنطلق، منتجات العربيّة الفصحى، الّتي أُنتجت في مواقع مختلفة داخل الحلبة المخصّصة لها، والّتي استهلكها جمهور القرّاء الفلسطينيّ في إسرائيل. هذه المنتجات نصوص قابلة للتبادل داخل أجهزة الدولة والفلسطينيّين فيها؛ وبذا فإنّ الوكالة الاجتماعيّة ذات الصلة في هذا السياق، هي طرائق قراءتها وكتابتها. وبغية فحص القضيّة المركزيّة في هذا البحث؛ سنفحص النصوص ذاتها في شكلها المتداول في المجال العامّ، وذلك بما هي حدث اتّصال، يتيح طريقة محدّدة في القراءة والكتابة. والكتاب مبنيّ حول أربعة محاور رئيسيّة، صيغت في شكل فصل لكلّ محور.

يتطرّق الفصل الأوّل إلى قضيّة التاريخ البنيويّ، لاستعمال الفلسطينيّين في إسرائيل اللغة العربيّة الفصحى ومنتجاتها. سنحاول في هذا الفصل تتبّع الشروط البنيويّة، الّتي تمكّن الفلسطينيّين من القراءة والكتابة في إسرائيل، في أعقاب الحدث المؤسّس لهم؛ أي النكبة. وأدّت المأساة الفلسطينيّة في عام ١٩٤٨ إلى أنّ الفلسطينيّين فقدوا قدرتهم على الفقدان؛ وبهذا سُلب منهم إمكان تشكيل جماعيّة ما. من الجانب الآخر، كان ثمّة إغلاق لبنية قراءة وكتابة صهيونيّة محدّدة مبنيّة على الفائض، وتُحتّم على كلّ حدث أن يُقرأ وأن يُكتب من جديد، حسب علاقته بالمشروع الصهيونيّ، وأدّت هذه العلاقات البنيويّة لشروط إمكان القراءة والكتابة، إلى تطوير طريقة قراءة وكتابة فلسطينيّة قهريّة، قراءة وكتابة تكراريّة ملتصقة بجسد فائض القراءة والكتابة الصهيونيّة؛ من أجل أن ينجح الفلسطينيّون في إسرائيل في البقاء جماعة. والعلاقات البنيويّة بين طريقتَي القراءة والكتابة، الفائضة والقهريّة، قائمة داخل حلبة اللغة العربيّة الفصحى ومنتجاتها؛ الحلبة الّتي بنتها دولة إسرائيل من خلال أجهزتها الحداثيّة. إنّ هذه الحلبة البنيويّة الّتي سنصطلح عليها بـ "العربيّة"، مبنيّة من ثلاث طبقات رئيسيّة: البنية المادّيّة – المؤسّساتيّة، والعلامة كقيمة قابلة للتبادل، وتفعيل العلامة مبدأ ناظمًا في هيئة تشكيل خطابيّ في واقع أحداث الاتّصال المختلفة، الّتي تحصل داخل الحلبة و/ أو بعلاقة ما بها. في المحور الأفقيّ، "العربيّة" مركّبة من مواقع بنيويّة متعدّدة، وهي تحويرات مختلفة على علاقات الفلسطينيّين في إسرائيل بالدولة، أمّا شبكة هذه المواقع وعلاقاتها، فترسم صورة "العربيّة" في كلّ فترة معطاة.

وُجدت ثلاثة مواقف أساسيّة تستخدم النقد الأدبيّ في حلبة الفصحى: الأوّل كان موقف أجهزة الدولة، الّذي كان يعبَّر عنه من خلال قراءة الخبراء المستشرقين على أنواعهم المختلفة وكتابتهم. الجزء الأكبر من هذا الموقف كان يُنشر في صحيفة اليوم.

سنحاول في الفصول الثلاثة الأخرى رسم صورة "العربيّة"، في الفترات المختلفة من تاريخها الاجتماعيّ. في الفصل الثاني، سنتناول صورة "العربيّة" في الفترة الّتي بدأت في أواخر عام ١٩٤٨، وكانت نهايتها في أواخر العقد السادس من القرن العشرين، في هذه الفترة الأولى من حياة "العربيّة" في المجال العامّ، كان ثمّة ثلاث مجلّات عملت كمنابر رئيسيّة لنشر النقد الأدبيّ. هذا الجنس الأدبيّ تطلّب نوعًا محدّدًا من القراءة والكتابة بالعربيّة الفصحى، ودعا إلى جماعيّة وطنيّة

في أوساط الفلسطينيّين في إسرائيل. في ذلك الوقت، وُجدت ثلاثة مواقف أساسيّة تستخدم النقد الأدبيّ في حلبة الفصحى: الأوّل كان موقف أجهزة الدولة، الّذي كان يعبَّر عنه من خلال قراءة الخبراء المستشرقين على أنواعهم المختلفة وكتابتهم. الجزء الأكبر من هذا الموقف كان يُنشر في صحيفة اليوم، لكن لكون النقد الأدبيّ حينذاك في مراحل تطوُّره الأولى؛ تطوَّر من على صفحات مجلّة الشرق الجديد، على أنّه نوع من ورشة عمل، يكتسب من خلالها هؤلاء الخبراء والمستشرقون، مهارات وأساليب في النقد الأدبيّ. ومنذ صدور العدد الأوّل من هذه المجلّة، جرى وضع المعايير الواضحة لما هو مطلوب من الفلسطينيّين: إعلان حدّ أدنى من الولاء لدولة إسرائيل، وقطع العلاقات الاجتماعيّة والثقافيّة بتاريخ الثقافة العربيّة الإسلاميّة العامّة. أمّا الموقف الثاني في هذه الفترة، فمثّلته مجلّة الجديد، وهي من منشورات "الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ" الرئيسيّة، وسنتمحور في مقالات إميل توما، وهو من أهمّ المفكّرين الفلسطينيّين الّذين نشطوا قبل مأساة عام ١٩٤٨ وبعدها. وحسب توما، فمن أجل تحقيق هدف إعادة تعريف جماعتهم الوطنيّة والقوميّة؛ على الفلسطينيّين العودة والتموضع داخل "العربيّة" من جديد، وامتلاك وسائل الإنتاج الرمزيّة والسيميائيّة للغة العربيّة الفصحى. أمّا الموقف الثالث، فمثّلته مجلّة المجتمع، بقيادة مؤسّسها ميشيل حدّاد، الّذي نادى مع مجموعة الفلسطينيّين الّتي تجمّعت حوله؛ لتلك العودة والتموضع في حلبة العربيّة الفصحى، الّتي تقبل الشروط الّتي وضعتها دولة إسرائيل للفلسطينيّين – الولاء للدولة، والانفصال عن تاريخ الثقافة العربيّة الإسلاميّة – وذلك من خلال إعادة إنتاج الفلسطينيّ بوصفه "ابن إسرائيل"، حسب خطاب حدّاد. وكانت هذه المواقف الثلاثة في حالة من الاتّصال في ما بينها، على مدى العقد الّذي تلا أحداث ١٩٤٨؛ هذا ممّا بنى استمراريّة بنيويّة لـ "العربيّة" في المرحلة الأولى، والديناميّة الثنائيّة بين المواقف المختلفة صاغت هذه العلاقات البنيويّة، الّتي تقف في أساس "العربيّة".

يعالج الفصل الثالث الفترة الّتي مرّ بها النقد الأدبيّ بالفصحى، الموجَّه إلى جمهور القرّاء الفلسطينيّ في إسرائيل، بعمليّات أكدمة (Academization). سندّعي أنّ هذه العمليّات أنتجت من جديد موقع الوسيط داخل "العربيّة"؛ وهكذا أسهمت في إعادة صوغ ديناميّاتها الداخليّة، كما في حلبات أخرى في أجهزة الدولة. إنّ الحوامل التاريخيّة لهذه العمليّات هم مجموعة الأكاديميّين الفلسطينيّين، الّذين درسوا في جهاز التربية العربيّ في إسرائيل، وأكملوا دراساتهم في "الأكاديميّة الإسرائيليّة"، وعمل بعضهم فيها بوظائف رسميّة. من أهمّ الشخصيّات الفاعلة في عمليّات أكدمة النقد الأدبيّ بالفصحى، في هذه الفترة، محمود غنايم الّذي سنفحص مدوّنته في النقد الأدبيّ، الّتي تناولت الأدب الفلسطينيّ في إسرائيل، ووُجّهت إلى جمهور القرّاء الفلسطينيّ فيها، عبر نشرها في المجلّات الأدبيّة التابعة للبنية المادّيّة – المؤسّساتيّة لـ "العربيّة"، ودرَس غنايم في قسم "اللغة العربيّة وآدابها" في "جامعة تل أبيب"، وأكمل بحثَي الماجستير والدكتوراة بإشراف ساسون سوميخ، ومن مقارنة جسدَي المعرفة لكلّ منهما، تبيّن لنا أنّ غنايم هو في الحقيقة نوع من محاكاة المستعمَر للهيئة الفكريّة للمستعمِر، وعلى وجه التحديد في قضيّة تحديث اللغة العربيّة الفصحى ومنتجاتها، في أوساط الفلسطينيّين في إسرائيل.

سنركّز في الفصل الرابع على لحظة التحوّل، الّتي حصلت في بداية تسعينات القرن الماضي، والّتي عُبّر عنها اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، بالمستويين العالميّ والمحلّيّ على السواء. أمّا من ناحية "العربيّة"، فكان ثمّة عمليّتان متوازيتان، مزيّتهما الرئيسيّة المطالَبة باحتكار اللغة العربيّة ومنتجاتها في دولة إسرائيل، هذه المطالَبة لم تكن قائمة بهذه الطريقة (الاحتكار). وبدأ التغيير في المستوى المادّيّ – المؤسّساتيّ لـ "العربيّة"؛ إذ لوحظ ازدياد ملحوظ بكَمّ منظّمات المجتمع المدنيّ، الّتي بادرت إلى مشروعات ترمي إلى تحسين مكانة اللغة العربيّة الفصحى ومنتجاتها في إسرائيل، وعلى وجه التحديد في أوساط الفلسطينيّين مواطني إسرائيل. وفي الوقت ذاته، أدّت عمليّات الأكدمة في الفترة السابقة، إلى مبادرة

مجموعة من المثقّفين الفلسطينيّين؛ لإقامة مَجمع لغة عربيّة في إسرائيل في عام ١٩٨٩، وأثمرت هذه العمليّات بعد عقدين من الزمن، في عام ٢٠٠٧، بسَنّ قانون "مَجمع اللغة العربيّة"، الّذي يشبه إلى حدّ بعيد قانون "مَجمع اللغة العبريّة"، الّذي سُنّ في عام ١٩٥٣؛ وبهذا تشكّلت استمراريّة جديدة من المواقع داخل "العربيّة"؛ حين يقترح كلٌّ منها طريقًا مختلفة من العودة والتموضع، في مقابل اللغة العربيّة الفصحى ومنتجاتها. وتطوّرت الديناميّة بين المواقع المختلفة في "العربيّة" الراهنة، عبر تشكيلات خطابيّة مهنيّة تعتمد الخبرة والاختصاص، وتطالب باحتكار شامل لكلّ مجال اللغة العربيّة الفصحى ومنتجاتها، وليس على حدث بعينه و/ أو على سلسلة من الأحداث الاتّصاليّة، على العكس ممّا كان في الفترات السابقة. بعض هذه المواقع – مثل المجمَع – يطالب بالاحتكار على الطريقة القهريّة، بينما يوجد جزء آخر يحاول التحرّر من القهريّة، والمطالبة بملكيّة فائض وطنيّ فلسطينيّ.

بعد أن نستخلص في فصول الكتاب كلّها، مزايا الفترات المختلفة من التاريخ الاجتماعيّ لـ "العربيّة"، سنحلّل في الخاتمة المبنى السرديّ العامّ، الّذي يضبط "العربيّة"، وسنفحص الخيوط التحليليّة الّتي تربط بين الفترات المختلفة وصور "العربيّة" المتعدّدة. في هذه المرحلة من البحث، لن يكون هدفنا استخلاص الأنماط السرديّة لعلاقات الفلسطينيّين في إسرائيل بالدولة والنظام الصهيونيّ، عبر مواقع النظر الّتي تمنحها إيّانا "العربيّة" وتاريخها الاجتماعيّ. ومن دون أن نقلّل من أهمّيّة هذا السرد التاريخيّ، سنحاول أن نقرأ ونكتب عبره الاحتمالات الكامنة فيه؛ لتحويل الورطة البنيويّة "العربيّة". إنّ هذه الورطة، المستعمَر والمستعمِر، أنماط وكالة الفائض والقهريّ، الصراع غير القابل للحلّ بشأن ملكيّة وسائل إنتاج الجماعة، هي المركز الناظم للسرد التاريخيّ.

في هذه المقدّمة افتتحنا قصّة "العربيّة"، وحدّدنا سيرة الحلبة البنيويّة الّتي تعمل على إعادة صوغ العلاقات، بين الفلسطينيّين في إسرائيل والنظام الصهيونيّ. ستمرّ الرحلة في مسالك سيرة "العربيّة" بأربع محطّات رئيسيّة؛ لتصل إلى محطّة خامسة لمّا تتحقّق بعد. هنا سنعود إلى قضيّة الراوي أو الباحث. هذا الموقع هو قراءة كتابة نافية للإمكانات، الّتي تقترحها أجهزة الدولة للفلسطينيّين جماعة، أمّا الباحث فهو مجموع أفعال النفي هذه، إلّا أنّ القدرة على النفي التحليليّ، لا تحمل في داخلها بالضرورة "ديالكتيك" التحرير؛ بل تشير إلى الطريق إليه فحسب. هكذا أيضًا المحطّة الّتي لمّا تتحقّق بعد: يجب بدايةً تعبيد الطريق إليها، كما فعل ذلك الحكيم الّذي رأى الحقيقة؛ عبر المشي في الطريق إليها.

إسماعيل ناشف: باحث جامعيّ وأستاذ مشارك في "معهد الدوحة للدراسات العليا". ناقد أدبيّ وفنّيّ، شارك في تأسيس مشاريع ثقافيّة وفكريّة مختلفة بأطر جامعيّة وعامّة. يهتمّ بدراسة اللغة والأيديولوجيا والتشكيل الأدبيّ والفنّيّ وعلم الجمال، وبالسياق الاستعماريّ عمومًا، والعربيّ – الإسلاميّ والفلسطيني خصوصًا. ممّا صدر له: "صور موت الفلسطينيّ"، و"العتبة في فتح الإبستيم"، و"معماريّة الفقدان: سؤال الثقافة الفلسطينيّة المعاصرة".

عداء اليهود وليس معاداة السامية

عبد الفتاح ماضي . الجزيرة نت . ٢٠١٩/٢/٢٢

أدلت إلهان عمر ورشيدة طالب –وهما عضوتان جديدتان في مجلس النواب الأميركي من أصول صومالية وفلسطينية– بتصريحات تدين سياسات "إسرائيل" والدعم المقدم لها من السياسيين الأميركيين.

وإثر ذلك؛ فتحت لجنةُ الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (AIPAC) –وهي اللوبي الأقوى في واشنطن– النارَ على النائبتين المسلمتين، واعتبرت أن تعليقات إلهان (التي أشارت فيها إلى أن أيباك تدفع الدولارات للسياسيين مقابل دعم إسرائيل) إهانةً للسياسيين الأميركيين، وتم اتهامها بـ"معاداة للسامية".

هناك قضايا مهمة ذات صلة؛ مثل محدودية خبرة النائبتين في التعامل مع هذه المسألة الشائكة، وأهمية اكتسابهما الكثير من المداخل والطرق التي يمكن عبرها طرح أبعاد هذه المسألة بشكل قانوني أولاً، وبشكل مقبول في السياق السياسي هناك ثانيا، وذلك حتى لا ترتد السهام عليهما.

كما أن هناك مسألة استغلال الرئيس الأميركي دونالد ترامب وحزبه الجمهوري تصريحات النائبتين لتعميق الانقسام داخل الحزب الديمقراطي ذاته، عبر إظهار الموضوع وكأنه انقسام بين دعاة الحرية وهم "داعمو إسرائيل" من جهة، واليسار وهم "المعادون للسامية" من جهة أخرى.

بعيدا عن هاتين المسألتين؛ يتناول هذا المقال موضوع "معاداة السامية" وكيف تحول إلى سيف مُصْلَتٍ للترويج أولا لمشروع استعماري إحلالي هو المشروع الصهيوني، ثم لتصفية المعارضين لهذا المشروع وللدولة الصهيونية التي أنتجها المشروع بالقوة وبالدعم الغربي.

مغالطات داعمي إسرائيل

إن دعم منظمات اللوبي الإسرائيلي المتعددة لإسرائيل عن طريق التأثير في السياسيين الأميركيين أمر معروف، وكُتبت فيه مئات المقالات والكتب، لكنه يظل في النهاية منتشرا ضمن دوائر سياسية وبحثية ضيقة. ولا يصل حجم الأموال التي تدفعها هذه المنظمات للسياسيين إلى الناخبين الأميركيين، وثمة سيطرة شبه كاملة من أنصار "إسرائيل" على كثير من الصحف الأميركية الكبرى.

وحسب تقرير كتبه جيرمي شارب وصدر عن خدمة الأبحاث بالكونغرس؛ فإن مجمل ما قُدّم من مساعدات رسمية أميركية "لإسرائيل" عام ٢٠١٨ هو ٣,٨ مليارات دولار، أي ما يعادل ١٠,٥ ملايين دولار يوميا. ناهيك عن المساعدات غير الرسمية التي تُقدّر بأضعاف أرقام المساعدات الرسمية.

ولهذا؛ لا شك في أن منظمات اللوبي الإسرائيلية لا تريد أن تظهر أصوات جديدة بالكونغرس تنشر الحقائق عن علاقات أميركا بالدولة الصهيونية، ولا عن حقيقة الدولة الصهيونية ذاتها التي توصف بأنها دولة فصل عنصري (أبارتايد). وإسكات صوت رشيدة وإلهان –أو حصرهما ضمن الحدود المسموح بها– هو هدف حقيقي لتلك المنظمات.

ومؤخرا كتب فريد زكريا –وهو كاتب أميركي ليس محسوبا على غلاة الكتاب الموالين "لإسرائيل"– في واشنطن بوست (٢٠١٩/٢/١٤) يدين هو الآخر تصريحات النائبتين.

كتب زكريا قائلا إن "اللاسامية" انتشرت "كالسرطان" عند العرب والمسلمين منذ نهاية القرن الـ١٩، وتصاعدت أكثر بعد إقامة "إسرائيل" عام ١٩٤٨. وأشار لاستطلاع رأي أجرته "رابطة مكافحة التشهير" (Anti-Defamation League)، وهي منظمة يهودية تعمل بأميركا وترصد ما تسميه "اللاسامية"، جاء فيه أن حجم "العداء للسامية" بين المسلمين يمثّل ضعفيْ حجمه لدى المسيحيين.

يتجاهل مقال زكريا –وغيره من المقالات التي تنشرها الصحف الأميركية– الكثيرَ من الحقائق على الأرض، وكذا يتجاهل حقيقة أن "اللاسامية" هذه مغالطة لها تاريخ معروف.

إذا أراد زكريا وغيره من الكتّاب الأميركيين أن يكونوا على قدر من التوازن؛ فعليهم أن يعودوا –بجانب استطلاع رأي رابطة مكافحة التشهير– إلى استطلاعات رأي أخرى تجريها منظمات ومراكز بحوث أجنبية وعربية، كخدمات أبحاث مؤسسة زغبي بالولايات المتحدة، والمؤشر العربي الذي يصدره المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة وغيرهما.

تُظهر عشرات الاستطلاعات إدانةَ الشعوب العربية –وغيرِ العربية– سياسةَ أميركا الداعمة لإسرائيل، وتحمّلها مسؤولية استمرار سياسات دولة الاحتلال. وهناك أيضا استطلاعات رأي ترى أن عداء العرب إنما هو للسياسات الإسرائيلية التي تمارس القمع والعنصرية تجاه الشعب الفلسطيني منذ ١٩٤٨، وليس لليهود كأتباع ديانة سماوية. وحسب المؤشر العربي لعام ٢٠١٨؛ فإن العرب في ١١ دولة عربية يرفضون الاعتراف بدولة إسرائيل لأسباب سياسية بنسبة تفوق ٨٥%، بينما تبلغ نسبة الذين يرفضون الاعتراف لأسباب دينية ٦.%. لماذا لا يذكر زكريا وغيره من الكتاب الأميركيين السياسة الإسرائيلية العنيفة والعنصرية، عند حديثهم عن غضب العرب (وهم الضحايا) من الإسرائيليين (وهم الجناة)؟

وإذا لم تُعجب هؤلاء الكتابَ استطلاعاتُ الرأي تلك؛ فعليهم العودة إلى قرارات الأمم المتحدة التي أدانت ممارسات إسرائيل العدوانية منذ ١٩٤٨، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ الذي اعتبر أن "الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري"، والذي ظل قائما حتى ألغته الأمم المتحدة بضغط من الولايات المتحدة عام ١٩٩١ بحجة أن هناك نظاما عالميا جديدا.

وعليهم العودة أيضا إلى تقرير اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا) الذي صدر ٢٠١٧، وقال إنه تأكد –استنادا إلى تحقيق علمي وأدلة لا شك فيها– من أن إسرائيل "مذنبة بجريمة الأبارتيد" التي كانت في جنوب أفريقيا.

وهناك أيضا كتابات الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، وخاصة كتاب "فلسطين: سلام وليس أبارتيد" (صدر ٢٠٠٦) الذي وصف فيه ممارسات "إسرائيل" العنصرية بأنها أسوأ من سياسة جنوب أفريقيا إبان نظام الفصل العنصري. وهناك العشرات من الكتب التي صدرت في ذات الاتجاه من كتّاب أميركيين وبعض الإسرائيليين أيضا.

ومن جهة أخرى؛ يعود زكريا إلى التاريخ بشكل انتقائي كعادة الكثير من الغربيين. نعم هو أشار إلى أنه قبل القرن التاسع عشر كان الوضع معكوسا، إذ كان المسلمون واليهود يعيشون في سلام في المجتمعات الإسلامية، على عكس الحال في المجتمعات الأوروبية المسيحية.

لكن زكريا ربط بين ما أسماه صعود "اللاسامية" في القرن العشرين وتصرفات النظم العربية، العلمانية والدينية؛ حسب تعبيره. وأشار إلى ما اعتبره عمليات تحريض وبروباغندا لإسقاط شرعية دولة "إسرائيل"، دون أن يشير إلى المجازر والاعتداءات التي شنها الإسرائيليون على العرب.

ما هي "اللاسامية"؟

كان على زكريا أن يعود إلى الوراء قليلا؛ فأول من استخدم كلمة "العداء للسامية" (Anti-semitism) هو الكاتب الألماني ڤلهلم مار في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بعد الحرب الفرنسية الروسية التي أعقبتها خسارة كبيرة لبعض رجال المال الألمان فعزوْا هذه الخسارة إلى اليهود.

وإن أردنا الدقة؛ فإن الكلمة تعني تحديدا كراهية المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى للجماعات اليهودية التي كانت تعيش هناك، وما تبع ذلك من عمليات اضطهاد ومطاردة بتأثير من الكنيسة الكاثوليكية.

إنها ظاهرة "العداء لليهود" في زمان ومكان محددين، وليس العداء "للسامية"؛ لأن العرب ساميون كما هو معروف، ولأن غالبية يهود اليوم غير ساميين لأنهم ينحدرون من قبائل الخزر التي عاشت في منطقة بحر قزوينفي آسيا، ودخلت الديانة اليهودية في القرن العاشر الميلادي تقريبا.

ومن يهود الخزر ينحدر جُل ما يُعرف اليوم باليهود الأشكناز، ومن ثم لا علاقة لهؤلاء اليهود ببني إسرائيل القدماء (ومنهم ينحدر ما يُعرف باليهود السفارديم) الذين عاشوا فترات طويلة في المجتمعات العربية.

ويمكن رد ظاهرة "العداء لليهودية" أيضا إلى ظاهرة قديمة هي التناقض الديني المسيحي اليهودي. ولهذا العداء العديد من الأسباب الدينية والاجتماعية والاقتصادية في واقع الجماعات اليهودية بأوروبا تحديدا. فدينياً؛ خضعت الجماعات اليهودية لكراهية المسيحيين بسبب عقيدتهم الدينية، ولتحميل المسيحيين اليهودَ دمَ المسيح لقرون طويلة.

ومن الناحية الاجتماعية؛ اتسمت الجماعات اليهودية بالانعزالية والتقوقع، مما دفع المجتمعات الأوروبية إلى النظر إليهم بعين الشك والريبة. أما من الناحية الاقتصادية؛ فقد كان تسلط عائلات يهودية ثرية في عالم الاقتصاد –مع ظهور النظم الرأسمالية– سببًا إضافيًا من أسباب تفاقم كراهية الجماعات اليهودية في المجتمعات الأوروبية.

الجديد الذي قامت به الحركة الصهيونية في القرن الـ١٩ (القرن الذي اعتبر زكريا أنه شهد صعود كراهية المسلمين لليهود) هو توظيف هذه الظاهرة الدينية القديمة كأداة سياسية لخدمة الفكرة الصهيونية. والصهيونية تعني –باختصار شديد– حل مشكلة عداء المجتمعات المسيحية لليهود في أوروبا عبر: الاستيلاء على فلسطين بالقوة، وتفريغ أرضها من أهلها بالطرد أو القتل، وتهجير الجماعات اليهودية إلى فلسطين للاستيطان فيها.

ولتحقيق هذا المشروع الاستعماري الصهيوني الغربي؛ استخدمت الصهيونية القوة ودعم الدول الكبرى، كما استخدمت العديد من المقولات والمغالطات الدينية والتاريخية؛ ومن هذه المغالطات "معاداة السامية".

إن من أقوى الأساليب التي لقّنها التلمود لأتباعه هو "أسلوب اتخاذ من الضعف قوة". لقد أبقت الحركة الصهيونية الظاهرة القديمة "العداء لليهودية"، ولكن بتسمية جديدة هي "العداء للسامية"، وبمضامين وأبعاد جديدة. ادّعت الحركة الصهيونية أن "العداء لليهود" يتخذ أبعادًا ثلاثة؛ هي: البعد التاريخي، أي أن هذا العداء موجود منذ وُجد "اليهود" وحتى اليوم: السبي البابلي، فالشتات الروماني في العصر القديم، وحياة "الغيتو" واضطهاد العصور الوسطى، ثم أضيف لها الاضطهاد النازي في العصر الحديث.

والبعد الجغرافي؛ فالعداء يشمل "اليهود" في كل أنحاء العالم وليس أوروبا المسيحية في العصور الوسطى فقط. والبعد الكيفي؛ أي أن ما وقع على "اليهود" لا يعادله أي اضطهاد وقع على سواهم في أي زمان أو مكان.

وهذه مغالطة مليئة بالأكاذيب؛ فأولاً، لا يوجد "شعب يهودي" واحد ينحدر من قومية واحدة، وإنما ما الموجود هو جماعات يهودية مختلفة الأصول واللغات والتاريخ.

وثانيا، هناك مجتمعات مسيحية لم تضطهد الجماعات اليهودية، فضلا عن التعايش المعروف بين اليهود والمسلمين في المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ. وثالثا، إن عدد ضحايا الاستعمارين البريطاني والفرنسي في أفريقيا وآسيا يفوق بمراحل كثيرة ما جرى لليهود في ظل النظام النازي مثلا، إذا كان الحديث يتعلق بالقرنين الأخيرين فقط.

صراعنا من أجل نزع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني صراع متعدد الجوانب. وكشف المغالطات ونشر الحقائق التاريخية جانب واحد مهم من هذه الجوانب؛ وخاصة في ظل ضعف الحكومات العربية، وقمع الشعوب العربية وإدخالها في حروب وصراعات عدَمية.

أميركا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط

عبد النور بن عنتر . العربي الجديد . ٢٠١٩/٢/٢٤

ترتبت عن الحرب الباردة عدة نتائج رئيسية. يُكتفى هنا بنتيجتين، لأنهما تخصّان استعصاء التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط. أولهما رفع وصاية القوتين العظميين عن مختلف المناطق في العالم، وإنهاء توظيفهما لها في إطار حروبٍ بالنيابة، لاستحالة المواجهة المباشرة بسبب نظام تقاسم النفوذ المتفق عليه والرعب النووي. ثانيهما تحرير المبادرات الإقليمية التي ظلت رهينة حسابات التنافس بين القوتين العظميين وتجاذباته. استفادت مختلف مناطق العالم من هذا التحرّر المزدوج، بمستوياتٍ وبمعدلات مختلفة، إلا الشرق الأوسط وأفريقيا، ويجري التركيز هنا على الحالة الأولى.

كان الشرق الأوسط طوال الحرب البادرة، وتحديداً بدايةً من صفقة الأسلحة المصرية – التشيكية، والعدوان الثلاثي على مصر، مسرحاً ساخناً للحرب الباردة الكبرى، ولحرب بادرة عربية صغرى وحروب ساخنة (الحروب العربية – الإسرائيلية، التدخل المصري في اليمن، الحرب الأهلية اللبنانية وامتداداتها الإقليمية، الحرب العراقية – الإيرانية...). وسعي كل طرف إلى إقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط على مقاسه، يتوافق تماماً ومصالحه ومصالح حلفائه، بيد أن حالة الاستقطاب الشديدة والحروب بالنيابة والتدخلات والتحالفات القلقة وتفاعلات المنطقة الإقليمية التي لم تكن كلها مرهونةً بمتغيرات الحرب البادرة بين القوتين العظميين، حالت كلها دون إقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط، فالحيز الجغرافي بقي نفسه، لكن المشاريع الإقليمية كانت متعدّدة ومتنافسة، بل ومتعارضة. ولم يتمكّن أي طرفٍ من فرض تصوره الإقليمي. أوحت نهاية الحرب البادرة واختفاء الاتحاد السوفياتي، ثم إطلاق عملية أوسلو وما تلاها من مشاريع الشرق الأوسط "الجديد" بأن التصور الأميركي فرض نفسه. ولكن تجري الرياح الاستراتيجية الشرق أوسطية، بزوابعها الرملية المتكرّرة، بما لا تشتهي اليقينيات الإستراتيجية لأميركا وحلفائها في المنطقة، بل إن السياسة الأميركية نفسها هي من ساهم، وبشكل كبير، في إجهاض التفرّد الأميركي بالمنطقة. ربما درجة اليقين ونشوة الانتصار جعلتا أميركا وحلفاءها يقللون من شأن الاستقلالية الشرق أوسطية في إنتاج التوترات وإعادة إنتاجها. فضلاً عن هذه النزعة الاستقلالية الصراعية المتجذّرة في المنطقة، ساهمت الأخطاء الأميركية المتتالية في تشتت المشهد الإقليمي.

لم يستفد الشرق الأوسط من النتيجة الأولى لنهاية الحرب الباردة، فأميركا، ثم روسيا، بعد استعادة عافيتها، استمرتا على المنوال ذاته بالإبقاء على زبائنها في المنطقة، وربما توسيع القائمة بإدراج دول جديدة. تخوف دول عديدة من أن تتخلى عنها أميركا بعد نهاية الحرب جعلها تتقرب أكثر فأكثر من الأخيرة في إطار علاقاتٍ تحالفيةٍ ليس لها مبرّرات إستراتيجية، فمنح أميركا مثلاً صفة الحليف خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو) لست دول عربية يفتقر لمبررات إستراتيجية، فضلاً عن انعدام مفعوله في حال صراع مع إسرائيل. هكذا حدّت أميركا، مستفيدة من هذه العقدة النفسية، من هامش الاستقلالية الذي كان من المفروض أن يتمتع به الشرق الأوسط، بل

بقي تحت وصاية أميركية، لكنها غير محكمة، لعجزها عن الوقاية من الصراعات بين حلفائها أو تسويتها بمجرد اندلاعها، كما يتضح مع الأزمة الخليجية.

عموماً تستغل أميركا، بتواطؤ محلي، هذا المشهد لتجديد بعض آليات الحرب الباردة، كالتدخل المباشر أو عبر أطراف ثالثة والحروب بالنيابة. وفي هذا الإطار، ارتكبت خطيئة إستراتيجية بغزوها العراق واحتلاله، فقد غيرت مغامرتها هذه ملامح المنطقة، ووضعت، عكس ما كانت تتوقعه، حداً لمشروع إقامة نظام شرق أوسطي على المقاس، فهي ربحت مغامرتها في العراق عسكرياً، لكنها خسرتها سياسياً، لثلاثة أسباب على الأقل.

أولاً، وضعت العراق تحت النفوذ الإيراني مخلة تماماً بالتوازنات الطائفية، بينما تدّعي محاربة إيران، وما تسميه النفوذ الشيعي حتى في لبنان (حزب الله). ثانياً، حوّلت العراق أشلاء ممزقة مع تشكل إقليم كردي مستقل، ينحو إلى أن يصبح دولة داخل دولة. قد يكون هذا ضمن الأهداف الإستراتيجية لأميركا، لكن تحقيقها يعني وضع الوحدة الترابية لعديدين من حلفائها على المحك. ثالثاً، حولت العراق إلى ساحةٍ لترعرع الجماعات الإرهابية وتطورها، بمختلف أطيافها. والمفارقة هنا أن رقعة النشاط الإرهابي وحدّته أصبحت ملازمة لما تسميها أميركا "الحرب على الإرهاب"، فهذه "الحرب" أنتجت إرهاباً واسع النطاق لم تعهده المنطقة قط. وترتب عن هذا تنامي الفواعل اللادولتية التي أجبرت أميركا وغيرها على خوض حرب استنزافٍ غير متوازيةٍ يصعب حسمها.

كما لم يستفد الشرق الأوسط من نهاية الحرب الباردة، ليعيش تلك الدينامية الإقليمية التيعرفتها بقية مناطق العالم، بل بقي حالة استثنائية في مجال التعاون الإقليمي، فهو كان ولا يزال منطقةً مفكّكة المفاصل، لم ينجح فيها أي مشروع إقليمي، حتى الذي تحمله القوة الأولى في العالم، والتي هيأت في واقع الأمر الظروف لإجهاض أي مشروعٍ في هذا الإطار. والحصيلة أن أميركا أصبحت عبئا على الشرق الأوسط، وهذا الأخير عبئا عليها، فلا هي نجحت في تطويعه تماماً ورسمه على الصورة التي تريدها، ولا هو تمكّن من تحويل استقلاليته الصراعية المحلية إلى نوعٍ من التحرّر الإستراتيجي. طبعاً تسعى أميركا اليوم إلى قلب المعادلة في المنطقة، بتشكيل محور بين إسرائيل وبعض حلفائها العرب، بدعوى مواجهة إيران، لكنها جرّبت ذلك في السابق، ولم تفلح، لأنها تواجه العقبة نفسها: الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. والواقع إن هذا التحالف "الجديد" محاولة لتدارك الأخطاء الإستراتيجية المرتكبة في الملف السوري، أين فرضت روسيا نفسها فاعلا رئيسا.

في ظل هذا المشهد الإقليمي المعقد، والمفكك المفاصل، يبدو الشرق الأوسط أبعد من أي وقت مضى من نظام إقليمي، مهما كانت ملامحه، وذلك بسبب الفشل الإستراتيجي لأميركا في عدة امتحانات عسيرة: تسوية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي؛ الإبقاء على شعرة معاوية بين حلفائها الخليجيين (الكتلة التي تبدو أنها الأكثر تماسكاً إقليمياً)؛ الإبقاء على التقارب، إن لم نقل التحالف بين حلفائها العرب وحليفها التركي؛ تحويل إنجازاتها العسكرية (غزو واحتلال العراق) إلى مكاسب سياسية؛ إيجاد صياغة إقليمية، بحدٍّ أدنى، تمنح حيزاً لمختلف الفواعل الإقليمية المتنافسة، بما فيها إيران، لتخفيف حدة التوتر في المنطقة، ولعكس دينامية التدخلات والحروب بالنيابة، فضلاً عن مساهمتها في تنامي الفواعل اللادولتية في المنطقة، لا سيما الإرهابية.